

محضر الجلسة رقم 604

التاريخ: الثلاثاء 20 جمادى الثانية 1429 (24 يونيو 2008)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمسة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

بسم الله، أفتح هذه الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، وطبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال وإعطاء الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعنا جميعا على ما جد من مراسلات وإعلانات، وأحيط المجلس علما أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفوية مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

أولا: مشروع قانون رقم 41.07 بتغيير القانون رقم 15.99 القاضي بإصلاح القرض الفلاحي، المحال على المجلس من مجلس النواب؛

ثانيا: مشروع قانون رقم 42.07 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض العقاري للمغرب، كما تم تعديله وتتميمه، المحال على المجلس أيضا من مجلس النواب.

الكلمة للسيد الأمين لإطلاعنا على ما جد من مراسلات، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين، ابتداء من 17 يونيو 2008 إلى غاية يوم الثلاثاء 24 منه:

عدد الأسئلة الشفهية: 15 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس الجلسة:

لدينا طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس، الكلمة في هذا الإطار للفرق الحركي، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد الحبيب بن طالب:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، يشرفني أن أحيط المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني على الوضع المزري الذي يعاني منه الفلاحون بالجهات الجنوبية، وذلك من جراء آثار الجفاف الحاد الذي يلزم هذه المناطق طيلة سنوات متتالية خاصة هذه السنة، مما أدى إلى ندرة الموارد المائية وتلف محصول الحبوب، إضافة إلى التصحر وتدهور الغطاء النباتي والمراعي الطبيعية.

ومما زاد من تفاقم الوضع، الغلاء المهول الذي تعرفه مختلف المواد العلفية، حيث لم يعد مربو الماشية قادرون على تحمل نفقاتها، إذ أنهم أصبحوا عاجزين تماما على توفير الأعلاف لماشيته، مما تسبب في تدهور القدرة الشرائية لهذه الشريحة من المواطنين من جراء ارتفاع تكاليف العيش وضعف المحاصيل لهاذ السنة، يقابل ذلك ضعف لما تقدمه الدولة من دعم في هذا المجال.

ونظرا لهذه الحالة المزرية التي أصبح يوجد عليها الفلاحون بهذه المناطق، فإننا نطالب بإحاح الحكومة وكل الجهات المسؤولة للتدخل الفوري والعاجل لمعالجة هذا الوضع والوقوف إلى جانب الفلاح في هذه الظروف الصعبة، وذلك بدعم المواد العلفية وتوفيرها بالأسواق الوطنية، مع تنظيم حملات لمراقبة صحة الماشية وتلقيحها من الأمراض الخطيرة، وكذلك خلق نقط الماء للشرب للماشية، إضافة إلى إيجاد سبل ناجعة لمواجهة الطوارئ التي تواجه الفلاح من قبل تخصيص صندوق استعجالي لمساعدة مربو الماشية المتضررين من الجفاف، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة في نفس الإطار لفرق العهد، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد الحو مريوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أحيط مجلسنا الموقر علما ومن خلاله الحكومة والرأي العام الوطني بقضية طارئة، تتعلق بعدم وفاء الحكومة بالعهد الذي قطعت على نفسها بإحداث قناة تلفزيونية أمازيغية خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية، إذ للأسف لا زلنا إلى يومنا هذا ننتظر هذه القناة التي لم ترى النور بعد لأسباب لا نعلمها،

كما يعلم الجميع، تم إقرار هذه المدونة خلال سنة 2003 بهدف ضمان التغطية الصحية لفائدة الكثير من فئات الشعب المغربي الذين لا يتوفرون على شروط الاستفادة من نظام الاحتياطي الاجتماعي والضمان الاجتماعي، وقد هلت الحكومة كثيرا لهذا المشروع الذي تمت المصادقة عليه بالبرلمان على مقربة من الانتخابات التشريعية ل 2003 وفي جو من الاستعجال وتم الترويج من خلال هذا النظام إلى العديد من الشعارات الحكومية.

وبالفعل فقد قام البرلمان بدوره وصادق على الرغم من الظروف الاستعجالية، إلا أنه وعند دخول هذا النظام حيز التنفيذ، انكشف الغطاء ورفع الحجاب عن عجز حقيقي للحكومة في تنفيذ هذا النظام، حيث تأخرت المراسيم التطبيقية لتنفيذه لدرجة ساد الاعتقاد أن هناك تراجع حكومي على هذا المشروع الاجتماعي الذي حظي بزخم إعلامي كبير، والآن نسجل على الحكومة ما يلي:

- أولا: فهي لازالت عاجزة كل العجز عن تعميم نظام التغطية الصحية لفائدة المعوزين، إذ أنها لم تستطع حتى الآن إيجاد الصيغة لانطلاق ما اصطلح عليه بـ "RAMEE". فتارة تتحدث الحكومة عن التجربة النموذجية، وتارة تصمت ولا تحرك ساكنا، وبالمقابل هناك ارتفاع محمول في تكاليف التطبيق بالقطاع العمومي لا يتحملها المواطنون المعوزون، وهذا يعني المزيد من العجز لدى فئات عريضة من الشعب لولوج الخدمات الصحية.

- ثانيا: فالحكومة سارعت إلى ارتفاع الأسعار بالمستشفيات العمومية قبل تعميم نظام التغطية، كذلك تتضمن التغطية الصحية لأئحة 40 دواء يجب إعفاؤها من الضريبة على القيمة المضافة حتى تصبح أسعارها في متناول المصابين بأمراض مزمنة، بينما الحكومة سارت في اتجاه معاكس وقامت بالرفع من الضريبة على الأدوية سواء عند الاستيراد أو الضريبة عن القيمة المضافة، وهو ما جعل أسعار بعض الأدوية ترتفع لدرجة لا يتحملها المرضى.

- ثالثا: شمل نظام التغطية الصحية لموظفي الجماعات المحلية كنظام ثانوي، إلا أن التعثر الذي تعرفه عملية تنفيذ الاتفاقية بين وزارة الداخلية وشركة التأمين وضع الموظفين بالجماعات المحلية في وضعية حرجة، حيث أن أجورهم تخضع للاقتطاعات منذ سنتين تقريبا وهم لا يستفيدون من خدمات التغطية الصحية الإيجابية، نفس الشأن، السيد الرئيس، بالنسبة للمتقاعدين وأراملهم، حتى هما كيتقطع لهم وما عندهم حتى شي تعويض.

وقبل أن أختتم، لا بد من التأكيد أن السياسة الاجتماعية لا تنجزها الشعارات بل تترجمها الوقائع، فالمواطنون جميعا يتساءلون: إلي أين تسير الحكومة بالوضعية الصحية للمغاربة؟
شكرا السيد الرئيس.

خصوصا وأن هناك قرار ملكي سامي في هذا الشأن، كما أن الحكومة قد التزمت على لسان السيد الوزير الأول بتاريخ 17 دجنبر 2007 وبعده على لسان الناطق الرسمي باسمها أمام مجلسنا هذا.

فقد تعمدنا عدم طرح سؤال شفهي على وزير الاتصال في هذا الموضوع لأنه موضوع تطرقنا إليه من قبل وتطرق له عدد من الفرق بمجلسنا هذا وهو يهيم الحكومة ككل، وارتأينا أن نخطط المجلس والرأي العام الوطني والحكومة علما بتأخرها في إحداث القناة الأمازيغية وبعدهم وفائها بالتزاماتها.

وبذلك، فهي بهذا التأخر بل والتماطل الذي لا مبرر له، وإن دفعت بأي مبرر ما، فإنه يعتبر تعجيزيا فقط من طرف ما، بكل هذا وأمام انتظار المواطنين، فإن الحكومة تزرع خيبة الأمل بطريقة مجانية من الممكن تفاديها، خاصة إذا علمنا أن كل شيء متوفر لخلق هذه القناة: قرار ملكي سامي، تصريح ووعده الحكومة، الإعتمادات المالية متوفرة ومرصودة: 170 مليون درهم تنتظر، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كطرف في هذا المشروع على أتم الاستعداد.

ولذلك، الجواب الوحيد المقبول والذي ننتظره من الحكومة وهو إخراج هذه القناة إلى حيز الوجود في القريب العاجل، لأن إحداثها سيشكل مكسبا كبيرا للثقافة الأمازيغية خاصة والمغربية عامة، وسيتمكن كذلك من تعزيز الروابط والتواصل بين كافة مكونات الشعب المغربي، وسيتمكننا لا محالة من تعزيز المشاركة في الاستحقاقات السياسية القادمة لأن هذه القناة عند إحداثها ستشكل آلية مهمة من آليات التواصل مع شريحة عريضة جدا من المواطنين.

ففي الحقيقة نحن لا نفهم أسباب عدم وفاء الحكومة بعهدتها، بل قد طلت علينا في الآونة الأخيرة قناة تلفزيونية جديدة هي قناة الأفلام التي ستحدث إلينا بالعديد من اللغات في العالم، وهنا نريد أن نوضح أننا لسنا ضد هذه القناة، لكن نعتقد أنه يجب مراعاة الأولويات، ويجب على الحكومة أن تنفي بوعدها وعهدتها مصداقا لقوله تعالى: "وأوفوا بعهدكم إذا عهدتم" صدق الله العظيم، وأوفوا بالعهد إن كنتم صادقين.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

صدق الله العظيم، الكلمة في نفس الإطار لفريق الإتحاد الدستوري.

المستشار السيد عبد الحميد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الإتحاد الدستوري في إطار المادة 128 في موضوع يتعلق بالتعثر الكبير والحاصل في تنفيذ مدونة التغطية الصحية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لفريق الإتحاد الاشتراكي في إطار إحاطة المجلس علما، فليتنفضل مشكوراً.

المستشارة السيدة زيدة بوعباد:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي أن أحيط مجلسنا الموقر علماً بقضية حي العنق بالدار البيضاء، يتعلق الأمر بالحكم بإفراغ أزيد من 60 عائلة من مسكنها بعمارة بمنطقة العنق بالدار البيضاء بدعوى أن العمارة المعنية آيلة للسقوط، وإذا كنا نحترم القضاء ونطالب باستقلاله ونزاهته، فإننا نساند هؤلاء العائلات والأسر من السكان من سكان العمارة المهديين بالإفراغ والتشرد دون الالتفات لأوضاعهم الاجتماعية وحقوقهم في السكن والعيش الكريم.

ولقد توصلنا من السكان والعائلات المعنية برسائل وبلاغات احتجاجية تستنكر الوسائل التي استعملتها إحدى الشركات من أجل التوصل إلى الحكم بإفراغهم من سكناتهم من العمارة المعنية، وهو ما يعتبرونه تحايلاً من أجل الاستيلاء على العقار المزعوم أنه آيل للسقوط.

وإننا لنشاطر الساكنة والأسر المتضررين من الحكم بالإفراغ تخوفاتهم من التشرد وهضم حقوقهم، كما أننا نعتبر توجسهم من أن يتم الاستيلاء على كافة العقارات والعمارات الأخرى بمنطقة العنق من أجل مشاريع أخرى بدعوى تأهيل مجال الحواضر.

ومن جهة أخرى، فإننا في الفريق الاشتراكي إذا كنا مبدئياً مع تأهيل حواضرنا ومجالاتنا ومع تنمية مدننا وفق تصور مستقبلي محميك، فإننا نطالب بإشراك المنتخبين في هذا التصور، فمع كامل الأسف نلاحظ أن هناك تهميشاً تاماً للمنتخبين في برامج وتصورات التهيئة المحلية والتنمية الحضرية التي هي من صميم اختصاصاتهم وواجباتهم في اتجاه الناخبين والمواطنين.

وإنتي إذ أنتير هذه الملاحظة الجوهرية انطلاقاً من أنتي عضو في مجلس مقاطعة آفا، مجال هذه النازلة، وكذلك عضو في مجلس مدينة الدار البيضاء، ألح على أن الأمر لا يتعلق فقط بالعاصمة الاقتصادية التي لا يقرر مستشاروها في مصير ومستقبل مدينتهم، بل أن هذه الملاحظة تتعلق بكافة المدن والمجالات لأن القرارات تأخذ خارج المؤسسات الدستورية وخارج المؤسسات المنتخبة.

وفي هذا الصدد، وفي السياق العملي على تعديل الميثاق الجماعي، فإنتي من هذا المنبر أطالب برد الاعتبار للمنتخبين وإشراكهم في التقرير وتنمية مدنهم وفي التخطيط لمجالاتهم الحضرية.

إن هذا التوجه الديمقراطي، ناضلنا في الإتحاد الاشتراكي من أجل الديمقراطية ومن أجل المؤسسات المنتخبة، والإشراك والاستشارة هو الذي

سيؤهل المنتخبين وسيجعلهم يشاركون في تسيير مدنهم ويعطي معنى وقيمة للعمليات الانتخابية ويعيد الثقة للمواطنين في جدوى المشاركة في الانتخابات وخاصة ونحن على أبواب محطة 2009 الانتخابية.

شكرا السيد الرئيس إن أطلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مرة أخرى، أذكر وأرجو رجاء ملحا من السادة الوزراء والسادة المستشارين أن يكيّفوا تدخلاتهم حسب الوقت المخصص لأنه يمكن اختصار الموضوع طبقاً للوقت المخصص حتى تتمكن من إنهاء برنامجنا في الوقت المحدد له.

شكرا لكم مرة أخرى على تفهمكم، وآخر إحاطة وردت على المجلس من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، فليتنفضل رئيس الفريق لإحاطة المجلس علماً مشكوراً.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارات المحترمين،

طبقاً لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يسعدني أن أحيط المجلس علماً بتصريح الحكومة عبر وزيرها في التشغيل كما تناقلته وسائل الإعلام، مفاده أن الحكومة قد تضطر في السنوات المقبلة إلى استيراد كفاءات من اليد العاملة من الخارج وأكثرها ذوو المهن البسيطة، إذ تتساءل عن الظروف التي جاءت فيها التضخيم الحكومي، نتساءل كذلك عن نية الحكومة في إدماج الشباب العاطل المرابط أمام البرلمان ومنهم حاملي الشواهد العليا.

فلو كانت للحكومة إستراتيجية لدعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كما أرادها رائدها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لقامت بتشجيع تأهيل الحرفيين والقطاعات الشابة غير مؤهلة ولأهلهم عبر تكوينهم وتأهيلهم حتى يكونوا في مستوى تطلعات سوق الشغل، مثلاً كتشجيع الجمعيات المهنية ودعم الغرف الصناعية.

السيد الرئيس المحترم،

لا زالت الحكومة تصم آذانها عن الكفاءات الوطنية ولا زالت أمام أرقام تحير السامع لها، فالحكومة تؤكد على تراجع نسبة المعطلين، فإذا كانت كذلك، فما هي وضعية هؤلاء الشباب الذين يوجدون على بعد أمتار من مقر البرلمان؟ بل تتساءل في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية عن مصير هؤلاء الشباب الذين تطالمهم عصا الحكومة؟ وإلى متى ستظل الحكومة تغمض العين وتفتح الأخرى عن مصير هذه الطاقات؟ لأن المواطن المغربي البسيط الذي سنطلب منه غداً التوجه إلى صناديق الاقتراع لا يؤمن

السيد أحمد توفيق احجيرة وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:
شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

القانون - كما قال السيد المستشار - يلزم الدولة، وداخل خانة الدولة طبعا كآلية "العمران"، التي هي مجموعة تابعة للدولة 100%، على استمرارية الدولة والإيفاء بالالتزامات ديال الزبناء ديالها قبل ما تكون عملية تجميع وتحويل جميع الالتزامات المادية والمحاسبية والقانونية والتجارية.

السيد المستشار يشير لواحد البرنامج اللي كانت الدولة بداتو سنة 1973، واللي استمر على عدة سنوات، واللي بموجبه أحدث 472 مشروع ديال تجزئة عبر مجموع التراب الوطني فوق أراضي لم يكن متحكّم في عقارها، كانت أراضي تابعة لماليتها وجاءت الدولة آنذاك نظرا للضغط ديال الطلب وأنجزت برامج وبعد ذلك جاوا الناس وشراوا البقع الأرضية وبنوا المنازل ديالهم ولكن منين جات الرسوم العقارية وجدنا مشاكل.

هذا المشروع كيم 157.370 بقعة أرضية واللي بقات من 1900 وفي حكومة التناوب التوافقي بدات هذه العملية، وتخطينا فيها خطوات جبارة وجاءت "العمران" اللي أنابت وسوف تنيب على المؤسسات العمومية من أجل إتمام هاذ العملية.

الوضع إلى حد الآن أشنو هو؟ هذا كيم 157.370 بقعة أرضية، 107.212 تمت التسوية ديالها بشكل نهائي وتعطت الرسوم لأصحابها و50.152 بقعة موجودة على 166 هكتار مازال عالقة، علاش؟ لأنه نفذت البرامج على أراضي متنازع بشأنها ومشات هاذ الأراضي للمحاكم والمحاكم في طور المداولة.

بغيت أطمئن السيد المستشار الذي يتابع، وأنا أعرف الملفات اللي يدافع عنها في هذا الموضوع، بغيت أطمئنه بأنه الموضوع ماشي موضوع مالي، ماشي موضوع ديال الاستمرارية ديال المؤسسات، هو موضوع ديال ترتيبات قانونية طبيعية لدى المحاكم من أجل:

أولا: الأخذ ديال هذه الأراضي والحيازة ديالها والأداء ديالها واستخراج الرسوم العقارية باش تمشي لهاذ 50 ألف، وإلا باسم الحكومة أنا ألتزم بأنه هذا الوضع ديال 50 ألف سوف نواصل العمل ديالها بحال اللي واصلت الحكومات السابقة واجتهدت فيه، غادي نكملو حتى نخرجوه، فقط كنتنظرو الأحكام ديال المحاكم.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، في إطار التعقيب الكلمة للفريق الاشتراكي.

بالدراسات، بل يؤمن لما تشاهده عيناه على أرض الواقع والواقع غير ما تدعيه الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، وعددها 22 سؤالاً، ستة أسئلة منها آتية موجهة إلى قطاعي الإسكان والتربية الوطنية، و16 سؤالاً عاديا موزعة على قطاعات: الإسكان، التربية الوطنية، الطاقة والمعادن، الصحة، التنمية الاجتماعية، الاقتصاد والمالية.

نستهل هذه الجلسة بأول سؤال آتية موجهة إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية حول التزامات مجموعة العمران، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضورى، عبد الرحمان أشن، عبد السلام خيرات، محمد علمي، مولاي الحسن طالب، دحان درهم، عمر مورو، حسن أكلم، عبد الحميد فاتحي، أحمد عاطفي، المحبوب دابدا.

الكلمة للفريق الاشتراكي، الكلمة للسيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد الحضورى:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،
السادة الوزراء،

يشرفني أن أطرح سؤالاً على السيد وزير الإسكان فيما يخص استمرارية المسؤوليات بين المؤسسات ديال الدولة.

لقد أصبحت المؤسسات الجهوية للتعمير والبناء تابعة لمجموعة التهيئة "العمران" بحكم القانون الذي صادقنا عليه في البرلمان، والذي أقر التزاما صريحاً بأن المجموعة الجديدة ستتكلف بتنفيذ كافة الالتزامات السابقة لمجموعة المؤسسات الجهوية للتعمير والبناء التابعة لها ضمناً لحقوق المواطنين، غير أن الواقع الميداني اليومي يبنى عن عدة مشاكل وعراقيل في تنفيذ هذه الالتزامات، مما يضر بمصالح المواطنين ويعرقل مشاريعهم.

لذلك، السيد الوزير المحترم، نسانلكم عن الأسباب التي تجعل مجموعة التهيئة "العمران" تتنبأ بالوفاء بالالتزامات الموروثة عن المؤسسات الجهوية للبناء والعمران، وما هي الإجراءات التي اتخذتها لفرض احترام القانون في هذا الإطار؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية للإجابة على السؤال، فليفضل السيد الوزير مشكوراً.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الوزير.

نحن كذلك نشكر السيد الوزير على الجهود التي قامت بها الوزارة ديال الإسكان وكذلك الحكومات التي سبقتها فيما يخص حل هاذ المشاكل، حقيقة هاذ المقاربة تتخصص بزاف ديال المشاكل في هاذ الشكل لأن هناك مشاكل أخرى.

المشكل الذي كين هو أن كين واحد الاتفاقية ما بين هاذ السكان وما بين "les ERAC" على أساس المقايضة فيما يخص الأراضي، هاذي ماشي مسألة ديال التعويضات مالية ولكن بعض الناس عندهم اتفاقية مسنية من طرف السلطات المحلية آنذاك، يعني الوالي والمدير ديال ERAC على أساس أنه غادي تعطاهم واحد الأراضي مقابل الأراضي التي تختدات لهم. وهذا ملف فيه واحد النوعية خاصة، لهذا زيادة على المشاكل التي كتحلو فيما يخص التعويضات وفيما يخص حل المشاكل في هاذ الشيء، نتطلبو من السيد الوزير كذلك يتعمل مجهودات في اتجاه هاذ المواطنين في إطار القانون بطبيعة الحال للنظر في هاذ المشاكل التي هي قائمة والتي مازال مستمرة، والتي احنا على يقين، السيد الوزير، غادي يبذل واحد المجهود كبير باش تحل كما وجد حلا للمشاكل وللملفات التي تسوات. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

فقط بغيت نستحضر أن الموضوع كيم 35 سنة، يعني موضوع قديم العمر ديالو 35 سنة، والمبدأ الذي مشينا فيه أعتقد أنه مقارنة منطقية، ما حد كايئة الإمكانية ديال الجلوس مع الملاكين العقاريين وإيجاد الصيغ للتوافق تحت إشراف طبعا السلطة المحلية والمنتخبين وفي إطار استشاري ونوجدو حلول للعقارات باش ناخذوها باش تعطينا إمكانية لاستخراج الرسوم العقارية، وهذا هو المبدأ، الناس بانين ديورهم هاذي 15 و20 عام وما عدو Titre والأرض تابعة لواحد آخر راه داعي الدولة باش يدي الأرض التي بانين فيها الناس، هذا هو الوضع.

ماحد كايئة الإمكانيات ديال إيجاد صيغ ديال التوافق الجماعي محلي باش نصلو للتسوية ديال الإرضاء ديال كل الأطراف، مبارك مسعود، ولكن في الوقت فاش واحد من الأطراف كيمشي للمحكمة، كنعرفوا أنه استقلالية القضاء وقدسية القضاء وعدم التدخل، ملي كيمشي الملف للقضاء كنوليو آنذاك كنا ملزمين بالانتظار ديال الأحكام ديال القضاء والمسلسل القضائي الدستوري الذي معروف. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الآتي الثاني سحب من طرف أصحابه يتعلق بجودة الإسمنت، إذن ننتقل إلى السؤال الآتي الثالث الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير حول برنامج السكن الاجتماعي، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طربيش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الحدادي، ميلودي عفوت، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، العربي هرامي، مولاي إدريس الحسني العلوي، عبد السلام أهدوش، فليتنفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار سياسة تحسين ظروف سكن القاطنين بدور الصفيح ومحاربة السكن غير اللائق، قامت الحكومة بمجموعة من البرامج في سبيل الرفع من وتيرة السكن الاجتماعي لبلوغ 100 ألف وحدة سكنية سنويا وتطوير المنتج بتكلفة ملائمة تتلاءم مع القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود، إلا أن الملاحظ هو أن أغلب هذه المركبات السكنية تفتقر إلى البنيات والمرافق الاجتماعية وغياب المساحات الخضراء والمركبات الرياضية وغيرها. ومن هذا المنطلق، نسائلكم، السيد الوزير، عن الدراسات التي أعدتها وزاراتكم في إعداد الإسكان لقاطني دور الصفيح وتعميمه على كل الجهات والأقاليم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لكم للإجابة السيد الوزير.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

السيد المستشار جاب أو استحضرت في السؤال ديالو جوج ديال المواضيع: مشكل أو إشكالية المرافق العمومية والتعمير ديال البرنامج ديال محاربة البرارك في المغرب.

ما فيها باس نذكر مجلسكم الموقر أنه في نهاية شهر يوليوز غادي تقدمو للغرفة المحترمة الحصيلة ديال البرنامج مدينة بمدينة، بكل موضوعية: فين نجحنا ها علاش، وفين فشلنا ها علاش، وفين نجحنا جزئيا ها علاش، وغادي يكون هاذ الموضوع أمام السيدات والسادة المستشارين بالقراءة الموضوعية الصريحة والشفافة.

عدد المدن التي معنية بأحياء الصفيح في بلادنا 83 مدينة في المغرب، فيها أحياء الصفيح، شحال ديال المدن التي تعاقدا، درنا معهم عقدة؟ 71، المدن التي متعاقداش معهم 12، وهذه مناسبة أنه نوجهو النداء للفاعلين

الحليين في هاذ 12 المدينة وتقولو لهم أنه الدولة والحكومة مستعدة باش تمضي معهم الاتفاقيات من أجل التغلب النهائي على كل أحياء الصفيح ديالهم في إطار وفي سياق ما هو متوافق عليه بالنسبة للمدن الأخرى، وهنا ماجي لها، هذه المدن هي: السعيدية، الناظور، الحسيمة، تاركيست، تازة، سيدي إفني، الصخيرات، تمارة، أم عزة، المزه، سبع عيون، آيت يعزم، خنيفرة وعين حرودة.

هذا ماشي معنيتو أن هاذ المدن ما فيهم حتى برامج، كين برامج، أشنو هي الاتفاقية اللي بغينا نوصلو؟

أولا الاتفاقية كتهم كل البرارك ديال المدينة، ماشي جزء فقط، تمارة راه معنا السادة المستشارين ديال المدينة وكيعرفوا كين واحد العمل جبار كيقوموا به هما والمنتخبين والسلطة واللي أعطى نتائج جد إيجابية، ولكن الاتفاقية ديال المدينة برمتها مازال ما تمضاتش، إذن أشنو هو الاتفاقية؟

هو أولا المعالجة ديال الشمولية ديال كل البرارك ديال المدينة في إطار توزيع عادل للمهام والاختصاصات، الدولة دائما في كل الأسئلة السابقة استحضرننا هاذ الموضوع: التوزيع العادل للمسؤوليات، الدولة كتعطي ربعة ديال الحوايج: العقار، المساهمة الكبيرة في التمويل والدراسات ومن ينجز، وكل ما يتعلق بالتدبير المحلي هو من اختصاص السلطة والجماعات والسكان، إلى كانت الجماعة متفقة على هاذ المبدأ كمشيو نمضيو الاتفاقية ولكن ماشي الاتفاقية ديال المبادئ اللي كتدور في نشرة الأخبار وفيها كتبادلو هاذك الملف الأخضر وسدينا، لا فيها جدولة زمنية، وفيها هاذ البراكة ها فين غمشي والعقار ديالهم المتحكمون فيه، وهاذ الحي ها فين غادي نمشيو، كمشيو برنامج عمل محدد في المكان والزمان، وكتلتزم الجماعات المحلية المعنية بواحد التاريخ، كتكولي وهاذ البرنامج غادي نساليوها في 2009 أو 2010 وكتلتزمو بواحد التاريخ فوقاش تنتهي هاذ العمليات، ها هو التوزيع.

فيما يتعلق بالمرافق العمومية غادي نخليها للتعقيب، شكرا لأنه أتمهي الوقت ديالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية لابد أن نوه بحجم المشاريع السكنية المبرجة والتي حركت الاستثمار في قطاع الإسكان، لكن لنا في فريقنا جملة من الملاحظات حول المشاريع السكنية المبرجة، خصوصا تلك الموجهة إلى السكن الاجتماعي.

أولا لابد من الإشارة إلى التقرير الأخير لمديرية الدراسات والتوقعات التابعة لوزارة المالية والاقتصادية الذي تشير إلى:

— تحديد العجز في مجال الإسكان يصل إلى مليون وحدة سكنية؛

— تحديد 60% من المواطنين فقط هم من يملكون السكن؛

— التأكيد على عدم انخراط الخواص من المنعشين العقاريين في برنامج الإسكان بحكم عدم التزامهم.

في العديد من الاتفاقيات المبرجة لا بين الدولة والخواص ما مجموعها 75 اتفاقية لإنجاز 192 ألف سكن، خصوصا في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2007 بقيمة استثمارية تقدر ب 40 مليار درهم، إذن مجموع إنجاز هذه الاتفاقيات لم يتجاوز 4,3%، أسباب هذا التراجع معروف:

1 - ارتفاع أئمة العقار؛

2 - ارتفاع ثمن مواد البناء؛

3 - انخفاض هامش الربح المحدد سلفا للمقاول.

من هنا، السيد الوزير، بحكم ما نشد فيكم من حاس وإرادة قوية في إنجاح هذا القطاع، نرى في فريق التحالف الوطني ضرورة إسكان قاطني دور الصفيح في أجواء مناسبة وظروف حسنة، حيث نرى العديد من الاحتجاجات هنا وهناك:

- إحداث هيئة للتقنين للقطاع بشكل مستعجل؛

- الإسراع في إخراج مدونة التعمير؛

- مراقبة أسعار مواد البناء ومدى جودتها حتى لا تسود الفوضى.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

غير التقرير ديال المديرية العامة أنا قريتو بشكل مخالف، المديرية ديال التوقعات الاقتصادية، تقرير يؤكد على أن ثاني أكبر مشغل في المملكة بعد الخدمات هو البناء والأشغال العمومية، يؤكد على أن حجم الاستثمارات وحجم التشغيل وكل المؤشرات التي تعتمدها اقتصاديات العالم في قياس الصحة ديال الإنعاش العقاري في بلادنا في مستوى ممتاز جدا، هذا الوضع أعطى انعكاسات سلبية أو بدأ يعطي انعكاسات سلبية من قبيل ما استحضرقوه: le noir، ارتفاع العقار، المضاربة العقارية، إلى آخره، ولكن هاذ التقرير راه موجود في الانترنت وعمومي ويجب قراءته بالقراءة الموضوعية ديال الجانب الإيجابي والجانب السلبي، واللي كيعطي قراءة موضوعية لواحد الواقع ديال واحد القطاع يدفع بالاقتصاد الوطني ويشكل رافعة هيكلية ومهيكلية للتطور ديال بلادنا.

فيما يتعلق بالاحتجاجات، الاحتجاجات بالسكن غير اللائق عادية، احنا ملي كنوصلو لواحد الحي صفيحي باش تندخلو فيه، كنوضعو السؤال للمنتخبين والسلطة: أشنو هي النسبة ديال القابلية ديال السكان لهاذ الانخراط؟ ملي كتدور النسبة ديال الانخراط 70% كتقولو على بركة الله، 100% مستحيل، لأن كايبة العائلات المركبة، وكين اللي ما متفكش على

الإحصاء، وكاين اللي باغي يزيد ولد خالتو، وكاين اللي هاذ الشي ماشي هو هذاك وكاين واحد المجموعة ديال الأشياء لا منتية، ملي كنوصلو لواحد المستوى ديال الانخراط ديال 70 كنفولو الله يكمل بخير، وكنقولو باسم الله، ويتم التدبير ديال الحالات المتشنجة حالة بأخرى.

القضية ديال المليون، هاذ 15 ثانية اللي بقات، العجز السكني في بلادنا، أنت على حق السيد المستشار، كان مليون، ولكن شمال كان في سنة 2002؟ كان مليون و200، والعجز كان في واحد الحد مهيكل تصاعدي، كان غادي يوصل 2 ملايين في 2008، ولكن بفضل الدعم الخاص ديال صاحب الجلالة نصره الله من حيث إعطاء التوجهات ومن حيث المشاريع المهيكلية عبر مجموع التراب الوطني وكذا العمل الجبار اللي قننا به في كل المؤسسات ديال الدولة، تمكنا أنه هذاك المد ديال العجز اللي كان طالع، استطاعت بلادنا أنه توفقو وتبسطو من مليون و200 مليون.

الآن هاذ البرنامج الحكومي الجديد، كتمنا أنه العجز ديالنا يبسط من مليون، الهدف ديالنا نوصلوه 700 ألف في 2012. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة.

نتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية وعددها تسعة أسئلة. في البداية لدينا سؤالان يتمحوران حول الاعتراف بالشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم الخصوصي، ولهذا الغرض أستأذن المجلس الموقر بسط السؤالين معا نظرا لوحدة موضوعهما، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنهما معا.

السؤال الآتي موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم والأطر والبحث العلمي حول الاعتراف بالشهادات الجامعية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي الخصوصي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، لحسن أوكجال، أحمد الشوفاني، أحمد الرحموني، محمد الزعيم، محمد الرحموني، العربي خربوش، سيدي محمد أخطور، جناح عبد العزيز، محمد صالح اقميزة، حسان الغزوي، محمد القندوسي، فليتنفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

السيد المستشار لحسن أوكجال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد حدد الميثاق الوطني للتربية والتكوين للتعليم الخصوصي دورا هاما ضمن منظومتنا التعليمية، ويساهم هذا القطاع في رفع جزء من تكاليف الدولة في مجال التكوين، وبالفعل تأسست العديد من مؤسسات التعليم الخصوصي في

مختلف التخصصات، وهي مؤسسات معترف بها من طرف الدولة، غير أن هذا الاعتراف الرسمي بهذه المؤسسات لا يؤدي إلى الاعتراف التلقائي بالشهادات التي تمنحها، حيث يجد الخريجين أنفسهم أمام التعقيدات الإدارية لمعادلات شهاداتهم والاعتراف بها من طرف الدولة، رغم المصاريف الباهظة أحيانا التي تحملها أولياء أمورهم لضمان تكوين جيد وتمهينهم لولوج عالم الشغل.

ورغم طرحنا لهذا الموضوع في دورات سابقة فإن المشكل مازال قائما، مما يضر بمصالح الخريجين من جهة وقطاع التعليم العالي الخصوصي من جهة، نحن نتفهم السيد الوزير ضرورة التأكد من مصداقية الشهادات المنوحة، غير أن هذا التأكد يمكن أن يتم بطرق أخرى غير المعادلة مثل: مراقبة الامتحانات التي تجربها هذه المؤسسات لطلبها أو إشراف الوزارة على امتحان التخرج وغيرها من الوسائل البيداغوجية التي تجعل الشهادات المحصل عليها معترف بها من طرف الدولة بمجرد منحها.

ونسائل معاليكم عن تصور وزارتم لمعالجة هذه المشكلة، وهل تنوون مراجعة المسطرة الحالية للاعتراف بالشواهد المسلمة من طرف التعليم العالي الخصوصي، خاصة ونحن على أبواب امتحانات التخرج والتهيئ لسنة جامعية جديدة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السؤال الثاني موجه أيضا إلى السيد الوزير في نفس الموضوع حول الاتفاق بمثابة قانون في إطار خاص لتنظيم التعليم العالي الخصوصي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، عبد الرحمان أشن، زبيدة بوعياد، محمد الهطي، عبد الحميد فاتحي، عبد السلام خيرات، علي سالم شكاف، محمد عذاب الزغاري، حسن أكليم، سعيد سرار، محمد التحيفة، محمد العلمي، فليتنفضل الأستاذ عبد الرحمان أشن.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا يسير في نفس الاتجاه وهو موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وفي البداية لابد من أن أشير أنها ليست هذه هي المرة الأولى التي يطرح فيها هذا السؤال، بل طرح لمرات متعددة، سواء عليكم السيد الوزير أتم أو على أسلافكم من الوزراء الذين تعاقبوا على قطاع التعليم، وربما طرحه من جديد إن دل على شيء فإنما يدل على أنه لم يتلق الأجوبة أو الجواب الشافي حتى لا تتكرر إعادة طرحه.

السيد الوزير،

لعل مما يفسر ملحاحية طرح هذا السؤال هو الأهمية القصوى التي يكتسبها سواء بالنسبة للطلبة المعنيين به في الجانب المتعلق بالاعتراف القانوني بالقيمة العلمية للشواهد التي يحصلون عليها في هذا التعليم الخصوصي من جهة، كما يستمد كذلك أهميته القصوى بالنسبة لانشغالات الآباء وقلقهم بخصوص المصاريف المالية المرهقة التي يصرفونها سنويا على فلذات أكبادهم من أجل ضمان تعليم جيد لهم قصد الحصول أو الوصول إلى إيجاد منافذ في سوق الشغل.

وللحقيقة، لا ننكر أننا سجلنا بارتياح كبير أجوبتكم على مستوى جلسات الأسئلة الشفوية أو على مستوى أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية، بحيث كانت أجوبتكم مطمئنة لهؤلاء الطلبة ولآبائهم، وذلك اعتبارا للجهود التي تبذلونها للوصول إلى إيجاد حلول مختلفة أنواع المشاكل التي يتخبط فيها هذا النوع من التعليم، وربما كان آخر جوابكم في هذا بمناسبة مناقشة الميزانية القطاعية للتعليم لسنة 2008، حيث أكدتم، السيد الوزير، على أن جميع النصوص التي تتعلق بإيجاد الحلول لمعالجة هذا النوع من التعليم، إن على مستوى التكوين أو على مستوى المراقبة أو على مستوى معادلة الشهادات، قد أنجزت وهي الآن بيد الأمانة العامة للحكومة، سجلنا هذا بدقة قلت- بمناسبة مناقشة الميزانية، والآن قد نجد أنفسنا وقد مر على هذه المناسبة أزيد من سبعة أشهر ولم نتلق بعد ولم نعرثر على الجواب على أرض الواقع.

سؤالا، السيد الوزير، بناء على كل هذا هو: ما هي التطورات التي يعرفها هذا الملف أخيرا؟ ثم متى سترى النور المراسيم التي تتعلق بالاعتراف بالشهادات التي تعطيها أو التي تمنحها هذه المعاهد الخصوصية وكذلك معادلتها للشواهد الأخرى؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا إلى المنصة، مع العلم أن لكم 6 دقائق، إلى بغيتو تفضلوا إلى المنصة، تفضلوا عندكم 3 دقائق باش تجاوبوا على هاذ الأسئلة هاذي.

السيد أحمد اخشيشن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي:

السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

يمكن قبل الجواب بشكل مباشر على السؤال، هاذي كذلك فرصة للتحدث ولو بإيجاز حول أوضاع التعليم الخاص بصفة عامة وأوضاع التعليم الخاص فيما يرتبط بالمستوى ديال قطاع التعليم العالي بصفة أكثر تدقيق.

الكل كيعرف بأن المنظومة ديال التربية والتكوين من ضمن مكوناتها الأساسية كيف ما حددها الميثاق ديال التربية والتكوين هو العرض الخاص في مجال التعليم، الغرض لتحديد هذه الأهمية بالنسبة للروح ديال الميثاق جاء ليس فقط من أجل التقليل من الأعباء التي تتحملها الدولة فيما يرتبط بالمنظومة ديال التعليم، ولكن جاء أساسا وفي تصوري هنا فين كين المشكل الآن فيما يرتبط بأوضاع التعليم الخاص العالي في بلادنا، باش الغرض أن يتوفر إزاء المدرسة الوطنية العمومية عرض وطني متميز كييسمخ باش يجرب أساليب تربوية جديدة، ويمكن يدفع بالمدرسة الوطنية العمومية أن تتحضر من أجل العطاء الأحسن،

هذا هو الروح اللي دفعت أن الميثاق يحدد المساهمة ديال هذا القطاع في المساهمة ديال كل الأسلاك في حدود طموح 20%.

واقع الأمر الآن من بعد 8 سنين من التحديد ديال هاذ السقف، أننا الآن على مستوى التعليم العالي مازال ما وصلناش 8% مع كل الخصوصيات اللي كتعرفوها، عرض متمرکز حول الرباط والدار البيضاء وبعض المدن الكبرى وعرض متمرکز حول بعض التخصصات اللي عندها واحد النوع من السهولة في الوصول إلى سوق الشغل وإلى حاجيات الاقتصاد.

طبعا في هاذ الإطار هذا، ما تم تحديده على مستوى الترسانة القانونية لتنظيم أداء القطاع ديال التعليم الخاص، جات فيه واحد العدد ديال التدابير، من ضمن هاذ التدابير ما هو مرتبط بالمراقبة الإدارية للأداء ديال هذا التعليم.

طبعا أتما كتعرفوا بأن واحد العدد ديال المراسيم اللي الغرض منها هو تطبيق وتحديث دقيق لترجمة روح بعض النصوص التشريعية في واحد من القطاعات لم يتم استخراجها، فيما يرتبط بالضبط بهاذ المسألة ديال المعادلة الإدارية ديال الشهادات التي يمنحها قطاع التعليم الخاص.

ما حدث أتما تعرفونه، على مستوى الوزارة تم القيام بكل الإجراءات التنظيمية وكل الترتيبات التربوية من أجل استخراج هذا المرسوم إلى حيز الوجود، ما حصل أنه طبعا احنا غير طرف من ضمن أطراف أخرى من المفروض أن تكون عندها واحد النوع من الرقابة حول هذا الموضوع، هاذ الأطراف الأخرى فيها من عبر على رأيه وتم تجاوز التعثرات اللي واجهت هذا المرسوم، وفيها اللي عندو الآن موقف يمكن مختلف على التصور اللي كان عند وزارة التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي في هذا الباب، وبالذات فيما يرتبط بصلاحيات وطبيعة تكوين اللجن الخول لها البت في هذه القضايا.

هذا هو الموضوع اللي الآن مازال حاصر هذا المشروع، الغريب هو أن تزامن توقيت برجة هذه الأسئلة مع أول لقاء غادي نعقدوه حول هاذ المسألة هاذي منذ شهر مع الأمانة العامة للحكومة هو غدا الصباح، كتمناو أنه في خلال الأيام القليلة المقبلة وابتداء من اللقاء ديال غدا أننا نوصلو إلى حل توافقي حول وجهات النظر فيما يرتبط بالتركيبة ديال هاذ اللجان.

صنف المدرسة المرخص بها يتخرج من هنا ويطلب له إعادة سنة إضافية في نفس السنة التي أعطت علامتها أو la Franchise بالنسبة لكذا. بمعنى أن المجال مازال لم يضبط، مازال في حاجة إلى كثير من الاجتهاد، وهذا أظن من مهام وزارتك اللي هي الوصية على ضمان تأطير وحصول الحدود الدنيا للتكوين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسيد الوزير على جوابه الصريح، والذي يبدو من خلاله على أن ذلك الأمل الذي كان عندنا أننا سوف لن نعيد طرح مثل هذا السؤال، يظهر أننا سنعيد طرحه مرة ومرات أخرى، ما دامت حسب ما فهمناه من جوابكم، السيد الوزير، أنه لم نستطع بعد حتى تحديد الجهة الموكول إليها بدقة أمر هذه المسألة، أنا كيان لي الآن أننا مازال ما عرفناش فبلادنا حتى الجهة بالضبط اللي موكول لها البت في هاذ المسألة هادي.

لأنه مجال اللي قلتيو، السيد الوزير، أنه بالنسبة لوزارة التعليم ما عندها حتى مشكل في هاذ الشي لأنه صفات أمورها والنصوص ديالها وجداتها والإجراءات ديالها كلها دارتها، ولكن يظهر على أن هنالك أطرافا أخرى وتلك الأطراف الأخرى نفهم منها أنها هي الأمانة العامة للحكومة، وبالتالي إذا كانت هاذ المسألة، غنبتى عاد الآن وولات الأمور تتضح لنا، أنه يعني أتما غير ولينا كنعصعو فيكم، السيد الوزير، على مستوى الوزارة بصراحة، لأنه هذه الأسئلة خصها تتوجه للأمانة العامة للحكومة، لأنه أتما ما بيدكم حيلة، ذاك الشي اللي قدرتو عليه درتوه وما قدتوش تديرو أكثر، واحنا كتنأسفو بصراحة للحكومة ديالنا أنها كتوجد راسها عاجزة أمام إيجاد حل مشكل اللي في الحقيقة في العمق، احنا كنشوفو أن وزارة التعليم العالي هي اللي مسؤولة عليه.

ثم، السيد الوزير، جاء في الجواب ديالكم على أنه المراهنة اللي دارتها بلادنا على هاذ التعليم الخصوصي، ديال أنه كنا كترهونو أننا نوصلو إلى 20% مازال ما وصلناش حتى ل7% راه باين السبب، السيد الوزير، راه ما بقات حتى شي حاجة أخرى، راه ما يمكنلناش نتخطو هاذ العتبة إلى كنا هاذ التعليم الخصوصي اللي كنعولو عليه أنه يوصل 20% وعندو هاذ العراقل. المتخرجين منو كيلقاو راسهم أمام واحد الجدار ديال عدم الاعتراف بالشواهد ديالهم وعدم المعادة ديالها، راه ماغاديش يكون عندو إقبال هاذ التعليم الخصوصي، وبالتالي هاذ النزيف ديال أنه الآباء كيزيدوا يصرفوا في المصاريف ديالهم على ولادهم في هاذ التكوين، دائما كتبتي الآفاق غامضة بالنسبة لهم ولأولادهم.

الآن في رأي الموضوع ماشي مرتبط غير فقط بهاذ القضية هادي، إلى كنا بغينا نوصلو إلى استنهاض فعلي ديال كل ما يمكن أن ننتظره كمجموعة وطنية وكمجتمع واقتصاد وطني من القطاع الخاص، فهذا كيتطلب كذلك إجراءات أخرى يمكن ماغتيحش لي الفرصة باش يمكن نتطرقو لها، ولكن الأساس منها هو أن راه ماغاديش يمكن لنا تصور عرض جامعي مستقبلا في المستوى اللي كنعطحو لو احنايا، واحنا عندنا قطاع خاص لازال يساهم في حدود 7% من استقطاب الطلب الوطني على التمدرس. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، في إطار التعقيب الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، فليفضل الأستاذ أوعمو مشكوراً.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الواضح اللي كيفيد أنه بالفعل الهدف من طرح هذا السؤال ليس المطالبة بمنح المعادة لكل من حمل شهادة مدرسة رخص بها بشكل مجرد.

أظن عمق السؤال هو ما أشرتم إليه، هو ما هي المعايير والجهة التي ستمح هذه المعادلات نظرا إلى تشعب الموضوع وتعدد واختلافاته وشموله لمختلف أصناف المعرفة والتكوين؟

ثانيا: أن المسألة تتعلق بسيادة الدولة في ضمان الحدود الدنيا لتحقيق المستوى العلمي الذي ترغب فيه.

ثالثا: المسألة مرتبطة بظرفية فيها تزايد حاجيات سوق الشغل المغربي إلى نوع خاص من التكوينات التي ربما لم تتوفر حتى في الجامعة العمومية أو في نظامنا التعليم العالي.

رابعا: امتدادات العولمة في الموضوع باعتبار أن التعليم في حد ذاته أصبح خدمات تنتقل بكل حرية، الشيء الذي جعلنا نرى كل يوم مدارس تشتغل حتى ب la Franchise، فهذا شيء خطير سيكون له انعكاس خطير، خصوصا لما يتعلق الأمر بالخدمات، يعني مواضيع ذات الطابع الاستراتيجي في البناء الوطني.

فكذلك تقاطع التعليم العالي في مختلف المجالات ديالو، الكلاسيكي والحديث مع تشعبات التعليم الخصوصي، هنا ظهرت الأزمة، واش كل واحد خدا واحد الشهادة من المدرسة رخص لها وغالبا ما تكون امتدادات لجامعة أجنبية أو لمدرسة أجنبية سيرخص له في الاشتغال في هذا البلد؟ هنا بالفعل لا بد أن تكون هناك آليات ملائمة ومناسبة.

وأظن أنه مرسوم وحيد أو مرسوم هكذا عام سيكون من الصعب عليه الاستجابة لمسألة تتطور يوما عن يوم نظرا لتشعب مجالات المعرفة، فإذ ذلك اللجان كذلك ليست هي اللجنة الوحيدة النموذجية هي التي ستعطي، لا بد أن تخلق لجنة لكل حالة من الحالات مع العلم على أننا لدينا طلبة في نفس

إذن المسألة كيف ما قلت، هذا جزء أساسي ولكن راه ماشي هو الوحيد للاستنباه بأوضاع التعليم العالي الخصوصي، المفروض يكون عندنا تصور حول المنظومة بكاملها.

اللي اقترنا احنا من غير هاذ التدبير في إطار المخطط الاستعجالي، وهو يكون عندنا مسلك واحد للإعتمادات: Les accréditations، أيا كان نوعها، والأستاذ أوعمو أشار أن ما نحن مقبلين عليه الآن وهما La délocalisation ديال التكوينات، وهاذ الشي عندنا.

"SUP INFO" غادي تفتح مدرسة هاذ العام في الدار البيضاء والمشروع ديالهم أنهم يفتحوا 8 ديال المدارس بالمغرب، عندنا جملة من الجامعات الأجنبية اللي باغية تستقر في المغرب، هاذ الشي كله غادي يفرض أننا التعامل مع التكوين كعرض وكخدمة تسدى للمجتمع يكون كينطلق من منطق: أشنو هو الغرض سواء كان تعليم عمومي أو تعليم خاص؟ لأن هل يعقل أننا الآن كنعرقلو إداريا الاعتراف بشهادات وكنفتحو في إطار العرض العمومي لمسالك احنا كنعرفوها لا تؤدي أيها خدمة؟ وزعما الواحد يشوف كيفاش كيدير؟

راه هذا هو العمق، العمق ماشي هو الإدارة، العمق وهو أشنو هو التصور اللي عندنا حول المنتج الجامعي؟ وما هي العلاقة اللي يمكن تكون ما بين الجامعة كخدمة تؤدي لمصلحة واحد المجتمع وما بين الترتيبات الإدارية؟ اللي في تصوري أنا ماشي الغرض منها هو شكون اللي عندو الصلاحية أو ماعندوشاي الصلاحية، ولكن أشنو هو اللي أحسن بالنسبة لمجتمع كمجتمع مغربي؟

أما هاذ الشي اللي دخلنا فيه راه بدون شك غادي يخلق لنا عدد ديال المتاهات اللي ما عندنا ما نديرو بها في الواقع اللي احنا فيه اليوم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

ننتقل للسؤال الموالي الموجه أيضا للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشي، أحمد التوزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، احمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي الغرابية، أحمد الجفيري، الحسين الحداوي، لحبيب الزويكي، عمر الجزولي، أحمد الناوي، عبد القادر النميلي، علي أساكي، محمد اجبيل، عبد الحميد أبرشان، إبراهيم بن ديدي، البشير أهل حاد، فليفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد الحسين الحداوي:

السيد الوزير المحترم،

وبالتالي احنا كنعقولو، السيد الوزير، إلى كان المشكل كيتعلق بعدم الثقة في المضمون التكويني لهاذ الطلبة في هاذ المدارس، أنا في نظري كانت وزارة التعليم خصها تنهج وحد النهج آخر، مجال اللي جا ربما على لسان الأخ اللي سبقني في السؤال، أنه تدار لهم امتحانات على غرار الامتحانات اللي كندار على مستوى Le brevet يعني الشهادة ديال التوجيه من الإعدادي للثانوي أو الامتحانات الموحدة اللي كندار على مستوى البكالوريا، تدار لهم الامتحانات على مستوى التخرج من المعاهد العليا، وبالتالي في تلك الساعة وزارة التعليم غادي تكون متأكدة على أن التكوين ديال هاذ الطلبة يساير أو يوازي التكوين ديال التكوين العمومي مثلا إلى كان هذا هو المشكل.

أو على الأقل وزارة التعليم تكون عندها واحد الجرأة ديال أنه تقبل الآن باش ما ترخصش لهاذ المدارس الخصوصية باش ما تسببش في واحد التزيف ديال المصاريف ديال الآباء على أولادهم في هاذ المعاهد، لأن هاذي إشكالية، السيد الوزير، راه خصها الحل وأن كل يوم يمر والا كيزيد في القلق ديال هاذ الطلبة اللي كيتكونوا في التعليم الخصوصي وكيزيد في التزيف ديال المصاريف ديال الآباء ديالهم كذلك بلا ما يعرفوا الآفاق ديالهم فين غادية.

ولذلك، السيد الوزير، ماغديش في الحقيقة راه داك الأمل اللي كان عندنا راه ربما معرفتش كيفاش نقول الآن، خصنا ربما عودتاني نتوجهو بشي أسئلة للأمانة العامة للحكومة اللي ما عمرنا شفناها في البرلمان باش تجاوبنا على الأسئلة ديالنا، غادي نجربو شي سؤال معاها ونشوفو، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، لكم الكلمة السيد الوزير من أجل الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

أعتقد بأن النقاش مشى بواحد النبرة اللي يمكن يخرج فيها واحد النوع من التشاؤم اللي في الواقع ما عندو علاش يكون على أرض الواقع. نعطي أمثلة بسيطة: الآن احنا كنعرفو كلنا بأن القيمة والجودة ديال المشروع التعليمي ما مرتبطشاي غير بالمعادلة الإدارية، احنا كنعرفو أحسن وأجود المؤسسات اللي عندنا في القطاع الخاص اللي كنتشغل منذ 20 و30 سنة، الآن كنعرفوها بأن اللي كيتخرجوا منها ما عندهم أدنى مشكل باش يوجدوا شغل ولا باش يخلقوا المقاولات، هذا المسألة الأولى.

المسألة الثانية، بل أكثر من هذا، جامعتنا في واحد العدد كبير ديال مسالكها كتوفر شهادات فيها الطوابع وفيها التوقيعات وفيها الإمضاءات وفيها كل شيء، والطلبة ديالهم اللي كيتخرجوا راكم عارفين المصير ديالهم، هما أكثر الناس اللي كيعانيو الآن من ظاهرة البطالة.

كينتميو لها، همت واحد العدد ديال النيات ديال الوزارة وديال الأكاديميات اللي في إطار هاذ العمل التجريبي ديال الحلول المقترحة تم إشراكها من أجل صياغة هاذ الأجوبة، كتنمى أنه تتاح الفرصة في القريب العاجل إن شاء الله مع السيدات والسادة المستشارين لبط مكونات هاذ البرنامج بتفصيله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة في إطار التعقيب لفريق الإتحاد الدستوري، الأستاذ المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم. في الحقيقة هاذ السؤال طرحناه في هاذ الوقت باش ما نقاوش حتى للسنة المقبلة عاد نطرحوه، على أساس أملنا هو التحضير للموسم المقبل، هذا هو الأمل ديالنا، وإحنا كنا كتنمناو أنه كما وقع في الغرفة الأولى كنتو تجبو لهننا، للغرفة الثانية ونطرحوه للمناقشة وللدراسة، فاطلعنا على بعض المقترحات وبعض الإجراءات اللي جات في البرنامج بطرق أخرى، وكنلقاو واحد العدد ديال الأرقام اللي تعطات ولكن أرقام مكتفاننش مع الخصاص ومع الحاجيات.

وكنقولو مثلا في أفق 2012 غادي نديرو كذا، ولكن أشنو هو الخصاص؟ غبنيو مثلا 600 ديال الداخليات، ولكن أشنو هو الخصاص الحقيقي؟

كذلك كنشوفو بأنه كاينة واحد 450 مليون درهم كإعانة للمعوزين، التقرير ديال المجلس الأعلى كان جاب 100 درهم لكل تلميذ، فكنتساءلو واش 100 درهم في الشهر لكل تلميذ معوز، أشنو غنديرو لو؟ أش غنديرو لو؟ أش غنتقص لو؟

كذلك بالنسبة للنقل، تم الاتفاق في خلال البرنامج اللي تصدروته على النقل ديال 50 ألف تلميذ إلى أفق أش؟ كيفاش غتم؟ واش عن طريق القطاع العام أو القطاع الخاص إلى آخره؟ هاذي كلها أسئلة، السيد الوزير، كنطرحوها.

في الأكاديميات، علمنا أنه طلبتو من الأكاديميات أنها تغير البرنامج ديالها اللي كان على أساس أنه البرنامج اللي كان مسطر في هاذ السنة هاذي يتخذ منو واحد الجزء باش يمشي للعالم القروي. مزيان ما كين حتى مشكل ولكن راه كين مجلس إداري، إذن لاش صلح ذاك المجلس الإداري إلى كان غادي يصاوب برنامج ويصادق عليه برئاستكم وفي الآخر يتغير بدون استشارة المجلس الإداري؟ هاذ الشي كيبان بأنه ضدا على القانون.

علمنا كذلك أنه المساعدات اللي أعطتها الوزارة للأكاديميات هي جد ضئيلة، نموذج ديال جهة الغرب - الشاردة - بني احسن تعطات 120 مليون سنتيم بالنسبة لهاذ السنة، هل 120 مليون سنتيم اللي ثمن بقعة

ما هي مضامين البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين؟ وهل انطلق هذا البرنامج؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

طبعا من خلال هذا السؤال المقتضب، بدون شك أن الإرادة ديال السادة المستشارين وهو التساؤل حول فين وصلنا في البرنامج؟ البرنامج كما كيتذكر الجميع كان من ضمن الالتزامات الأساسية اللي التزمت بها الحكومة في التصريح ديالها شهر أكتوبر فيما يرتبط بمستقبل قطاع التربية والتكوين.

غادي نعرض باستعجال فين وصلنا فيه الآن، كان من المفروض أنه يتم الإعلان عليه عن مكونات هاذ البرنامج في نهاية شهر ماي، تأخرنا بضع أسابيع ارتباطا أن الفترة اللي تخصصت لتشخيص أوضاع المدرسة المغربية خدات منا وقت أطول مما كان منتظر، سبق لي عرضته في القبة الثانية ديال البرلمان الأسبوع الماضي في إطار اجتماع مع لجنة الشؤون الاجتماعية وقضايا التربية والتكوين.

بشكل عام البرنامج الاستعجالي اللي غادي يهم الفترة الزمنية ما بين 2009 و2012 غادي يغطي 4 ديال الفضاءات اللي تم تحديدها كأولويات من طرف المجلس الأعلى للتعليم ضمن توصيات تقريره حول أوضاع المدرسة المغربية سنة 2008، وهاذ الفضاءات هي:

أولها: العمل من أجل التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى ممت 15 سنة؛
الفضاء الثاني: حفز المبادرة والامتنياز في المستوى الثانوي التأهيلي والجامعة والتكوين المهني؛

والفضاء الثالث: المعالجة الملحة للإشكاليات الألفية الحاسمة في منظومة التربية والتكوين؛

والفضاء الرابع: توفير الموارد اللازمة لإنجاح هاذ المشروع.

المشروع ينتظم على مستوى الهندسة ديالو في إطار 23 مشروع مجزأ داخل كل واحد من هاذ الفضاءات، موضوعة له آليات خاصة لتدييره للمدة الزمنية ديال 4 سنوات المقبلة، وموضوع له كذلك تصور حول الغلاف المالي والموارد التي يجب رصدها من أجل إنجاحه.

الشق الثاني من السؤال يرتبط واش بدا التفعيل أو ما بداشاي؟

من الناحية الإجرائية جزء من الأجوبة التي يأتي بها هذا البرنامج تم اختبارها على مستوى مكونات منظومة التربية والتكوين وهمت، راه يمكن السيدات والسادة المستشارين يتبعوا هاذ الشي على مستوى المناطق اللي

80%، فالهدف من خلال هذا البرنامج وهنا مبنين جاء التركيز على العالم القروي وهو الاشتغال مستقبلا على مستوى كل جماعة جماعة.

المسألة الثانية، كل ما تم تحديده واش غادي 450 مليون آش كنتعني؟ النقل ديال 50000 آش كنتعني؟ كتنظن بأنه كايينة هناك فعلا حاجة في أننا ندخلو في الأمور بتفاصيلها، ونشوفو كل إجراء كيف تم تحديده.

المسألة الأخرى كذلك أننا طلبنا من الأكاديميات أنها تغير البرامج، هاذ الشي ما حاصلش، وطبعاً، السيد المستشار، كي عرف هاذ الموضوع، أولاً هاذ الشي اللي تم تنفيذه خلال هذا الصيف هو داخل في إطار ما تم تخطيطه داخل الأكاديميات في إطار برامج عملها، ما فيه حتى شي تغيير.

المسألة الثالثة: الاشتراك غادي تقدر نؤكد للسيد المستشار بأن داخل منظومة التربية والتكوين لا أعتقد بأنه كايين هناك جهاز واحد من مستوى واحد ما تمشاي تفعيلو بشكل مباشر، ليس فقط في صياغة الأجوبة اللي هي الحلول المقترحة داخل البرنامج، ولكن في وضع التشخيص، بل أكثر من هذا الطاقم اللي شارك بشكل مباشر في التهيئ ديال كل تفاصيل هذا البرنامج تعدى حوالي 14000 فرد اللي اشتغلت فيه، فكنتظن أنه احنا الآن في مستوى نبدأو نقولو غادي نجيو في نهاية 2010 ونوضعو برنامج بدون إشراك الناس اللي مهتمين به، يعني إلى كنا كنعقدو صادقين أن هاذ النية كايينة، فأعتقد بأنه كايينة شي أمور أخرى غاية علي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه لكم أيضا لكم، السيد الوزير، حول "امتحانات البكالوريا"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مروان، الهاشمي السموني، عبد المجيد الحنكاري، إدريس حسني، عبد القادر قوضاض، إبراهيم فضلي، عبد الحميد السعداوي، عبد الرحيم الشرفاوي، عبد الله أبو زيد، محمد عدال، علي آيت المودن، عبد الكريم الهمس، فليفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال، هل صاحب السؤال غير موجود؟

ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه أيضا إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول "مشكل اكتظاظ التلاميذ داخل الأقسام الدراسية"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشمي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي أغرابية، أحمد الجفيري، الحسين الحداوي، لحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بن ديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل احجاد، محمد اجبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد الناوي، أحمد التوزي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

أرضية دابا اقتصادية ولا آشنا هي؟ واش هي نيت باش غادي نبدأو هاذ البرنامج في 2008؟

كذلك في البرنامج كيهضر على هدف 95% من تعميم التمدرس في أفق 2012، هاذ الشي كايين ومنشور وذكرته، احنا الحكومات السابقة كانت قالت لنا أنها وصلت 95%، كلشي عارفين بأنه الحكومات السابقة كانت كتقول لنا راه 95% وصلناها كهدف، الآن هاذ الشي علاش كنتشكو في الأرقام الرسمية.

كذلك من الأسباب التي تحدث عنها تقرير المجلس الأعلى فيما يخص الفشل ديال التجربة ديال الميثاق وهو عدم إشراك الفاعلين، عدم التشاور معهم، الآن كنعقد نفس الخطأ تكرر، فدرتو حملة وتناقشتو مع الفاعلين إلى آخره ولكن البرنامج أعد بلا ما نستثمروا هاذك أسميتو، راه البرنامج كيتصوب واحنا على علم، واحنا كندورو في الأكاديميات وكنشرحو إلى آخره، فبالتالي نفس الخطأ تكرر، فما الجدوى من ذيك الآراء والأفكار ديال الفاعلين؟

بالنسبة للبحث العلمي، كيفاش كنعشفوا أنه باش ترفعوا من الميزانية ديال البحث العلمي؟ خاصة وأنكم صرحتم أنه لا يتجاوز 5% من الناتج الداخلي الخام، وهاذ النسبة ضعيفة جدا بالنسبة لدول أخرى، دول ماثلة، كلشي هاذ الشي في الحقيقة ما كيتعش له الوقت باش ناقشو فيه، ولكن السؤال ديالي لكم هو: هل هذه الإجراءات أتم، السيد الوزير، واثقون أنكم ستحققون خلال 4 سنوات ما لم تحققة الحكومات المتعاقبة خلال 10 سنوات؟ هذا هو السؤال اللي بغيتكم تجاوبوا عليه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير لديكم رد على التعقيب؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الواقع التدخل ديال السيد المستشار كيعتزل المشكل ديال المدرسة المغربية الآن، لأنه كنعسقطو عليها جملة من الخطابات الملتقطة من جريدة، هذا مقال... غترجع غير فقط لمعطى بسيط السيد المستشار اللي هو الهدف ديال تعميم التمدرس في حدود 95%، أعتقد لو تمت القراءة المعنفة في هاذ الهدف، كون السيد المستشار اكتشف بأن ما تم الإعلان عنه من خلال التقرير ديال المجلس الأعلى للتعليم وما تبيناه على مستوى مشروع ديال البرنامج الاستعجالي هو تحقيق هدف تمدرس 95% بالنسبة للأطفال ما بين سن 6 إلى 11 سنة على مستوى كل جماعة جماعة، على اعتبار أن المعدل الوطني الآن هو 94,7 أي 95%، ولكن عندنا جماعات واصله 100% من سنوات، وعندنا جماعات لازالت تراوح النسبة فيها

المستشار السيد الغازي اغرابية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

أضحت إشكالية الاكتظاظ داخل الأقسام أزمة تؤرق الأساتذة من جهة وتؤثر على المستوى التعليمي من جهة ثانية، وقد سبق لنا في فريق الإتحاد الدستوري أن طرحنا هذه الإشكالية في مناسبة سابقة على أمل إيجاد حل ناجح لها، لكن الأمور لازالت على حالها، ونحن نعلم السيد الوزير أن إشكالية الاكتظاظ مرتبطة أيضا بالاستثمار في البنيات المدرسية وتوفير الموارد البشرية.

سؤالا، السيد الوزير، كالتالي: هل للوزارة برنامج عملي لمواجهة هذا المشكل العويص؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الذي طرح السيد المستشار هو سؤال بالغ الأهمية على اعتبار أنه كينطرق لإحدى الظواهر التي فعلا تشكل اختلالا من الاختلالات الجوهرية التي عرفها التعليم المدرسي ببلادنا.

بغيت فقط نقول الشعور الذي عندنا بأهمية هذا الموضوع، أننا وضعناه كيف ما يعرف غالبا، السيد المستشار، احنا عندنا برنامج بالنسبة للدخول المدرسي المقبل كيرتكز حول 4 ديال الأولويات من ضمنها:

1- محاربة الهذر المدرسي؛

2- ومن ضمنها محاربة التغييبات عند الأساتذة وعند التلاميذ؛

3- ومن ضمنها إعادة تأهيل المؤسسات التربوية في العالم القروي؛

4- ومن ضمنها طبعاً محاربة الاكتظاظ.

المسألة ديال الاكتظاظ، فعلا جزء من الجواب فيها مرتبط بالاستثمار والبنيات، ولكن ظاهرة مردها كذلك طبيعة ديمغرافية القطاع، أي أن مثلا الأفرج ديال التلاميذ ديال الأطفال اللي تم التمدرس دياهم في بداية الألفية الآن وصلوا للإعدادي وبالتالي ضغط على الثانوي الإعدادي آخر، وغالبا هاذ الشي غادي ينتقل في السنوات المقبلة للمراحل...

المسألة الثانية مرتبطة كذلك ببعض التحولات اللي كتوقع في النسيج الحضري، مثلا عندنا الآن أكبر نسب للاكتظاظ في المغرب كإينة في النواصر، على اعتبار أن الساكنة تنقلت من وسط المدينة، وأنتا عارفين هاذ الشيء كلو، ولكن مرتبطة كذلك بعدم قدرتنا احنا من خلال الحركة الانتقالية على التحكم في بعض الظواهر المرتبطة بالموارد البشرية، أي مثلا

كتكون منطقة فيها 3 أو 4 ديال المعلمين وملي كينتقل واحد فيهم، هاذك الشي اللي كاين ديال الطلب كيعاود يرجع الثقل دياو هنا.

لهذا الغرض بالذات، احنا كدشتغلو تقريبا هاذي حوالي شهرين على مستوى 3 ديال الأكاديميات، اللي هي أكاديميات الدار البيضاء وسوس - ماسة - درعة وطنجة - تطوان من أجل القراءة الدقيقة لكل العوامل المؤثرة في هاذ العنصر ديال الاكتظاظ، من خلال هاذ الشي اللي تم إنجازها تقريبا الآن حوالي أسبوع تم وضع دليل مفصل غادي يتم تعميمه على مستوى المغرب كله باش تعطى الأولوية الفعلية لمواجهة هاذ الظاهرة من خلال إيجاد الحلول اللي تم الاقتراح دياها، كاين واحد مجموعة ديال 27 حل اللي من المفروض أنها تساعدنا على الأقل احتواء الظاهرة.

في الواقع الخطر اللي كان كيجي من قبل وهو أننا كدنا راسنا أمام الاكتظاظ بلا ما نعرفوه منين جا، الآن إلى غير بدا وصلنا لحد أننا نخططو ونعرفو أن هاذ المنطقة هاذي كيمكن على هاذ المستوى نواجهو هاذ المشكل خلال الدخول المقبل، كيمكن ديك الساعة نصرفو حلول محلية.

أما الجواب الفعلي فهو كيف ما أشار السيد المستشار من قبل في السؤال دياو، وهو أن على مستوى الثانوي الإعدادي مثلا: البرنامج الاستعجالي كيقترح بناء 780 إعدادية في غضون 3 سنوات المقبلة و171 داخلية و382 مؤسسة ديال التعليم الثانوي التأهيلي، الحل الفعلي راه هو توفير عرض على مستوى البنيات وطبعاً توفير التأطير الكافي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، لكم الكلمة في إطار التعقيب، الدكتور نور الدين بركاع، تفضلوا.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

فعلا فالطرح ديانا، ديال هاذ مشكل الاكتظاظ، السيد الوزير، اللي كعتبروه مرض من واحد العدد ديال الأمراض اللي كيشكو منها الجسم ديال التعليم ديانا، فالظاهرة ديال الاكتظاظ كغيرها من الأسباب الأخرى مثلا: الحالة ديال البنيات، الهذر المدرسي ومناهج ديال التعليم ولغة التدريس، ظاهرة ديال التكرار اللي حتى هي تؤثر ربما مباشرة على القضية ديال الاكتظاظ، هاذي كلها عوامل وأسباب مندمجة ومشاركة اللي تؤثر على المستوى ديال التعليم وبالتالي على التكوين والتربية ديال الناشئة ديانا وبالتالي على كل تنمية بشرية حقيقية.

فمن خلال هاذ السؤال ديانا، السيد الوزير، بغينا نعرفو: هل هناك من... دويتو على قراءات وعلى تحليل إلى آخره... واش من سياسة جريئة لطرح بعض البدائل، حلول بديلة لاحتواء هاذ الظاهرة والظواهر الأخرى والأمراض الأخرى والعلل الأخرى اللي كتنخر الجسم ديال التعليم؟ بحال مثلا أنا كتصفح الأسئلة اللي موجهة لسيادتكم المحترمة، كاين هناك 4 أسئلة

10.000 مهندس، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بن قدور، خيري بلخير، لحبيب لعلي، محمد كرام، محمد بوحويلي، لحبيب نواس، محمد طلحة، الأمين الدراق، علال عزويوني، عبد الواحد الشاعر، فليفضل الأستاذ لعلي لبسط السؤال مشكورا.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أضع سؤال اليوم ونحن على نتائج البكالوريا وعلى وعود سابقة للحكومة وعود التزمتم بها الحكومة الجديدة فيما يخص تكوين 10.000 مهندس في السنة، المرجو إعطاءنا فكرة عن هذا الموضوع، على هذا البرنامج، السيد الوزير.

أحتفظ بالتوقيت للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بمناسبة طرح هذا السؤال حول مبادرة تكوين 10.000 مهندس، بغيت فقط نذكر بأن هاذ المبادرة كما هو الحال بالنسبة لمبادرة تكوين 6000 إطار متخصص في مهن Offshoring، جات في إطار تفعيل النهج التعاقدية ما بين الدولة كطالب طبعاً وما بين مؤسسات دياب التكوين من أجل محاولة صياغة أجوبة فعلية وطموحة على واحد العدد دياب القضايا اللي مطروحة بالنسبة لحاجيات الاقتصاد الوطني، وأساساً منها فيما يرتبط بالتكوينات اللي عندها علاقة بالهندسة.

في إطار تفعيل هاذ البرنامج، تم توقيع 13 اتفاقية مع الجامعات ومع كذلك 9 مدارس للتكوين الهندسي اللي كانت غير تابعة وقتها للجامعات، ومن أجل تفعيل دياب بنود هاذ الاتفاقيات تم رصد حوالي 23,5 مليون درهم وتوظيف 296 أستاذ في التخصصات التقنية والهندسية خلال الأربع سنوات اللي من مفروض أنها يغطيها هاذ البرنامج اللي هي من 2007 إلى 2010.

بشكل عام المبادرة دياب تكوين 10.000 مهندس غادي يتم رصد في خلال هاذ الفترة حوالي 942 مليون درهم من أجل إنجازها.

أعتقد أن سؤال السيد المستشار غادي ينصب أساساً على فين وصلنا في هاذ الشيء الآن؟ إلى حدود اليوم اللي يمكن نغطي كآرقام وهو في 2007 تم تكوين في حوالي 13 مسلك 1211 مهندس، في 2008 من المفترض أننا

اللي تخصص التعليم الخصوصي، معنى ذلك أنه كاين هم وكاين واحد التواجد وكاين واحد البديل اللي هو التعليم الخصوصي.

واش ما فكرتوش مثلاً على أنه من خلال التشجيع عبر الاستثمارات عبر الشراكة مع هاذ القطاع اللي ولي فرض راسو بالمستوى ديالو، بالأطر ديالو، عبر التسهيل في الميادين دياب الاستثمار، بعض التخفيف في المسائل الجبائية كمثل التكوين دياب الأطر اللي كيشغلوا في التعليم الخصوصي وغيرها، فكنتشوفوش على أنه التعليم الخصوصي كيقدر يكون واحد الرافعة، واحد البديل اللي يخفف من هاذ الظاهرة وبالتالي نربطوه مثلاً بالتقنين وربطوه بالضبط دياب التكاليف دياب المدرس اللي هي باهظة اللي كيشكي منها المواطن وكثأثر بطبيعة الحال على القدرة الشرائية.

فالاستثمار الحقيقي هو في الإنسان، وهو في الإطار وهو في التلاميذ، فالتطور ديانا في المستقبل، ولذلك خصنا نعتبرو على أنه التعليم الخصوصي أولاً التعليم العام راهم شيء واحد اللي كيخدم المصلحة دياب البلاد والمصلحة دياب الأطر ديانا بالدرجة الأولى.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

التعقيب في جوج دياب الجمل، هو في الواقع على مستوى التصور ما كاين حتى شيء اعتراض، بل أكثر من هذا أعتقد هاذ الطموح كيف ما قلت في الرد على سؤال سابق، هاذ الطموح عبر عليه الميثاق بنفسه، ملي كان الميثاق اقترح بأننا نصلو في إطار منظومة وطنية للتعليم فيها العرض الخاص كيشكل 20%، أي أن كان الطموح في ذلك الوقت يكون عندنا الآن مثلاً في 2010 واحد المجموعات مدرسية خصوصية كتسير 100 مؤسسة، 150 مؤسسة، وعندها des centres de ressources اللي كتكون الأساتذة، وعندها مناهج تربوية، هاذ الشيء مازال ما وصلناش له، اعتبارات كثيرة اللي حالت دون هذا الموضوع.

لكن حتى لو أن كان توفر أماننا الآن عرض خاص في المستوى اللي كنطموح له، هذا مكيفيش المنظومة العمومية أنها تواجه الإشكالات العميقة اللي كتعاني منها، ومن ضمنها الاكتظاظ ومن ضمنها التكرار ومن ضمنها الهذر، هاذي قضايا مافياش، يعني ما غاديش يمكن لنا نتكلمو على شيء حاجة اسمها الجودة غدا وما غاديش يمكن لنا إطلاقاً نتكلمو حتى على شيء حاجة اسمها الفعل التربوي إلى ما واحناش هاذ القضايا وواحناها بشكل جذري.

السيد رئيس الجلسة:

نتقل إلى السؤال السادس الموجه أيضاً للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول برنامج الحكومة في إعداد

نكونو 2289 وفي نهاية 2009 غادي تتوصلو ل 2741، أي أننا غادي نكونو تقريبا سنة قبل استيفاء موعد البرنامج المحدد في حدود تكوين 6241 مهندس، اللي غادي تبقى طبعا حوالي 3000 كيمكن يتم التكوين ديالها في سنة 2010.

يمكن كتوزيع ديال هاذ الكفاءات المكونة حسب المتدخلين، عندنا حوالي 5200 اللي تغطت من خلال التدخل ديال البرامج الجامعية، حوالي 2000 سيتم التكوين ديالها في إطار تدخلات مدارس تكوين المهندسين غير تابعة للجامعات و 2000 من خلال تدخل المؤسسات الخاصة و 500 في إطار اتفاقيات إطار و 300 في إطار عملية تكوين خارجية، أساسا منها بالنسبة لواحد العدد ديال الدول اللي مشت لها البعثات التكوينية، المجموع غادي يوصل ويفوق حسب التقديرات الأخيرة اللي توصلنا لها الرقم ديال 10000 اللي كان مرتقب في البداية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ لعلج.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا للسيد الوزير على الجواب، فعلا هاذ الطلب أو هاذ البرنامج جاء في إطار حكومة كانت تهتم بالقطاع الاقتصادي والاجتماعي بشكل متميز، واعترفت عند تناولها للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية ديال المغرب، لاحظت بأنه هناك دفع اقتصادي يحتاج إلى مهندسين وأطر وأنه وجدت الخلل وكان من المفروض واهتمت بالموضوع، وأنه فعلا هاذ الخلل كان جاي ووضع في المغرب في تنافسية شرسة مع المحيط الجغرافي والاقتصادي اللي كيتواجد فيه.

الغرض من هاذ الهضرة هاذي هو أنه بالنسبة لنا احنايا متتبعين للشأن العام ومتتبعين للشأن الاقتصادي، كنجبرو هاذ الحصيلة بعيدة على 10000 اللي وعدت بها الحكومة والتزمت بها الحكومة السابقة، هذه أول ملاحظة. الملاحظة الثانية: اللي كنتخوفو منه حاليا هو أن المدارس المكونة لهذه الفئة من المهندسين ضعيلة بالنسبة للكمية ديال التكوين ومباشرة مع هاذ الشيء، أشنو كيقوع؟ أنه كيمشيو تلاميذ ديالنا كيمشيو يتكونوا في الخارج، وملي كيتكونوا في الخارج أنه أدمغة مغربية تخرج إلى الخارج وأنه كنتستقر بالخارج مع الأسف.

فلهذا اللي بغيت نقول أنا اليوم في هاذ السؤال ديالي واحنا على نتائج البكالوريا، هذه السنة كم يساوي الرقم اللي تعطوننا الله يخليكم بالنسبة لهذه السنة؟ كم سيسجل من تلميذ حصل على Mention، حصل على الميزة في الشعب العلمية للولوج إلى مدارس المهندسين بالمغرب؟

نحن، السيد الوزير، وأنتا كتعرفوها، نمر مرحلة حرجة فيما يخص المواطن المغربي، في الوطنية المغربية، راه احنا بغينا نكونو المغاربة في المغرب، بغيناهم

يتكونوا في المغرب، بغيناهم يربوا الولف على المغرب، بغينا المغاربة هما يكونوا براسهم، راه عندنا 50 سنة ديال الاستقلال ما عندناش 5 سنوات، الزمان لا يسمح لنا أن نكون أبناءنا في الخارج إلا استثناء، الأصل خصو يكون أنه التكوين في المغرب، لأنه ابغينا الناس اللي يقيموا على هاذ البلد يكونوا وطنيين وعندهم القناعة الوطنية والغيرة على المغرب.

فلهذا احنا اللي ابغينا اليوم ونحن على نتائج البكالوريا، كم من تلميذ مغربي حصل على شهادة الميزة سيلج إلى مدرسة تكوين المهندسين بالمغرب؟

إلى كان الخارج هذا رقم راه غادي يخدم على الخارج ما غاديش يخدم على المغرب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد عاود ثاني مرة ثانية غادي نستغرب لهاد الخطاب حول المدرسة المغربية والتشكيك في الأرقام والتشكيك في الأداءات، أنا كنتقول بشكل رسمي وباسم الحكومة بأن الأرقام اللي تم تسطيرها، احنا الآن حتى من خلال التقييمات الزنية اللي تمت حول هاذ الموضوع غادي تنجز وكنتنجز من خلال ما أعطيتكم من أرقام.

الآن فيما يخص التساؤلين ديال السيد المستشار المحترم فيما يرتبط بالنسبة ديال الطلبة اللي غادي يتسجلوا في المسالك وفي المدارس، أعتقد في الفترة اللي احنا فيها الآن ما غاديش يمكن لنا نقولو شحال الأرقام، لأن مازال البكالوريا ما انتهتشي والتعبير على التسجيلات الفعلية كيعرف السيد المستشار بأنه مكمشاي دابا، كين طلبات من أجل La pré-inscription ولكن التفعيل ديالها ما غادي يتم حتى لبداية الموسم الدراسي. المسألة الثانية وهو هاذ المسألة ديال التخوف أن الكفاءات يمكن لها تبقى أو ما تبقشاي، خاص يعرف السيد المستشار المحترم بأن المسألة ما مرتبطشاي فين درس الإنسان، الآن أكثر الطلبات من أجل الاستحواذ على الكفاءات الوطنية المكونة وطنيا، كينة على الخريجين ديال INPT وديال المدرسة المحمدية للمهندسين، في الحين أنهم متكونين في المغرب وكفاءات مغربية ولكن مستواهم كيسمح لهم باش يشتغلوا في ظروف أخرى وفي مناطق أخرى، والشركات اللي كسبغني تستعين منهم ما عندها غرض، واش تكون في المغرب أو متكوشاي مادام عندو واحد الكفاءة.

وبالتالي إلى ابغينا نصيبو الجواب الفعلي على الاحتفاظ بكفاءاتنا وقدراتنا الوطنية، راه ماشي هو فين قراوا؟ راه هو أشنو الشروط اللي كتوفرو لهم داخلها؟ وهذا سؤال آخر، وهاذي مسؤولية كذلك المستشارين، لأن هما

اللي كيشغلوا على مستوى التشريعات باش يوضعوا لنا إيطارات اللي كيمكن لها تضمن الكفاءة الوطنية أنها تحتفظ، المسألة ماشي فقط مسألة إرادية. شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا لكم السيد الوزير.

السؤال السابع حول "مؤسسات التعليم الخصوصية"، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، مولاي إدريس علوي، حسن زهير، السيد كمال، محمد برطني، عبد الصمد عرشان، مهدي زركو، عبد الرحيم الكوباني، محمد تاضومانت، عبد السلام الودي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرًا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين المحترمين،

يلجأ عدد من آباء وأولياء التلاميذ إلى تسجيل أبنائهم في المؤسسات التعليمية الخصوصية إيمانًا منهم بأن هذه المؤسسات مؤهلة أكثر لتمكين أبنائهم من التعليم في المستوى المطلوب، ولقد تنامي عدد هذه المؤسسات بشكل كبير في السنين الأخيرة نظرا للمردودية المادية التي تدر على أصحابها الذين يعتبر أغلبهم مجرد مستثمرين، وبالتالي لا علاقة لهم بجانب التربية والتعليم.

وقد لاحظنا أن عددا من هذه المؤسسات لا تراعي في جانب توظيف المؤطرين والمدرسين مستوياتهم الدراسية، لا تصل في غالب الأحيان إلى مستوى البكالوريا، ناهيك عن افتقارهم لأية تجربة أو تكوين، وفي المقابل فإن الأجرة التي يحصلون عليها أجر هزيل جدا.

كما أن المدارس تطبق أسعارا مختلفة لا تخضع لأي معيار وقد تزيد كل سنة بدون رقيب أو حسيب، كما تفرض مبالغ للتأمين تعتبر باهضة وتختلف من مؤسسة لأخرى ولا تسلم مقابل ذلك ما يفيد أن هناك عقد للتأمين بين الوالي وشركة التأمين.

أما بالنسبة لبرامج التعليم فهي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، منها المحلي ومنها المستورد، وتتميز بكثرتها، وليس هناك مؤشر على مدى قدرة الطفل على استيعابها، يضاف إلى هذه المشاكل في أغلب هذه المؤسسات مشاكل انعدام فضاءات للرياضة وانعدام جمعيات آباء وأولياء التلاميذ وانعدام المراقبة المستمرة.

وفي هذا الصدد، نسألكم السيد الوزير عن الإجراءات التي ستتخذونها في اتجاه التعليم الخصوصي؟ وما هي الخطوط العريضة للتدبير التي ستبشرونها؟ وكيف تتصورون إصلاح جوانب التأطير والبرامج الدراسية والمراقبة المستمرة ومشكل الأسعار والتأمين؟

شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرًا السيد الرئيس.

السيد المستشار طرح فعلا جملة من التساؤلات اللي هي في الواقع تكميلية لبداية ما تم التطرق إليه من خلال الحديث على أوضاع التعليم الخصوصي في المستوى ديال تعليم الجامعة والعرض الجامعي، هو في الواقع هاذ الجملة ديال الاختلالات التي تمت الإشارة إليها من خلال السؤال كتطرح في الواقع مسألة جوهرية، وهو أننا فعلا أمام مكون من منظومة التربية والتكوين اللي مطروحة ومعقودة عليه آمال قوية جدا من أجل النهوض بأوضاع وأداء هاذ المنظومة. ولكن في نفس الوقت هو غير مهيكل بالشكل الكافي وبالتالي فبعض من العروض التي يقدم غير مؤهل للإطلاع بهاذ المهام.

السيد المستشار أثار مسألة من ضمن المسائل الأساسية اللي هي مسألة الكفاءات التربوية المتوفرة في البعض من هاذ المؤسسات، فعلا ملي كنتحدثو مع الفاعلين داخل هاذ القطاع، كيطرحوا سؤال اللي هو ماشي سؤال بسيط، المؤسسات هي مؤسسات إلى بغينا نقولو individuel أي فردية، إذن ما غاديش يمكن لهاذ المؤسسة اللي الآن هي مدرسة يكون عندها مركز ديال التكوين ديال الأطر باش يمكن لها هي تكون الكفاءات.

هاذ الكفاءات التربوية راه متوفرشاي في السوق، الدولة كتكون بالكاد الأطر اللي هي محتاجها، وبالتالي فين غادي يلقاوا هاذ الشيء، غادي يلقاوا في الصيغ اللي كنعرفوها كلنا، أي أننا كنستعينو بناس كيخدموا en noir، وبالتالي كتولي العملية في حد ذاتها كلها فيها واحد النوع من التهريب اللي يسيء للجميع، يسيء للمتعلم أساسا ويسيء كذلك للمؤسسات.

هذا هو الأوضاع إلى خلتنا الشق المرتبط بالتعليم العالي، هاذي هي الأوضاع الشبه سائدة في أغلب المؤسسات الأخرى، فلهاذ هاذ العمل ديال إعادة هيكلة النسيج ديال التعليم الخصوصي، مرتبطة بإيجاد متدخلين اللي عندهم النفس والمشروع القوي اللي يمكن لهم يجاوبوا على هاذ الأسئلة الكثيرة جدا.

الشق الثاني المرتبط بالجانب التنظيمي: الآن الوزارة كوصية على القطاع هي فقط متدخل من ضمن المتدخلين، المسائل كلها مثلا اللي مرتبطة بعلاقة صاحب المشروع مع المشتغلين معه هي خصوصيات تطبيق قانون الشغل وبالتالي للمصالح ديال مفتشية التشغيل.

كل ما يرتبط بالعلاقة التعاقدية ما بين المؤسسة وعائلات وأولياء التلاميذ اللي كيولوجوا المؤسسة الوزارة ما عندهاش دخل، بحكم أن اللي كيطبق شي أئمة شغلوا هاذ على اعتبار أن السوق هاكا داير، اللي مفروض يكون وهو أن داخل هاذ القطاع اللي هو قطاع أساسي جدا، أن

تكون فيه بوادر ديال الهيكلية من أجل الاشتغال جاعيا في واحد الأفق ومن خلال أساليب أخرى اللي يمكن في خلال التعقيب نعرض البعض منها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد رئيس الفريق، الأستاذ مبارك السباعي التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيد الوزير، راه تفهم جميع المشاكل اللي كيتخبط فيها التعليم الخصوصي، واحنا جميعا كنعرفو العبء اللي خففوا التعليم الخصوصي على المدارس العمومية، لكن السيد الوزير اللي تنطلبو منكم هو كيف قتلو أتما كشريك، ولكن احنا كنعتبرو الوزارة كسؤولة على هاذ التعليم باش تنظمو وباش تعطيه، لأن ما يمكنش راه هاذ الناس حتى هما اعطاو وليداتهم واعطاهم باش يتلقاو بعض المعلومة اللي هي صائبة، ماشي غادي نعطيهم لأي كان يجيب لنا واحد السيد من سميتو ويقول لو آجي قري لي وليداتي.

ولهذا خص تكون واحد الرقابة، وواحد الرقابة مستمرة، السيد الوزير، من طرف وزارة التعليم باش حتى الناس يطمنو على وليداتهم في هاذ المؤسسات وباش يتلقاو الدروس اللي غادي تنفعهم في المستقبل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير لكم الرد؟ إذن شكرا.

نتنقل إلى السؤال الموالي الموجه لكم أيضا حول "الأقسام التحضيرية لشعبة بيولوجيا الفيزياء والكيمياء وعلوم الأرض"، للمستشارين المحترمين السادة: خديجة الزوي، محمد الأنصاري، أحمد القادري، العربي القباج، عزيز الفيلاي، عبد الكبير برقية، الطيب الموساوي، محمد أبو الفراج، بنجيد الأمين، العربي بوراس، حباشيش التيجاني، ناجي فخاري، عبد العزيز عزابي، الطاهر الفيلاي، المصطفى القاسمي، يوسف التازي، محمد السوسوي الموساوي.

تفضل الأستاذة الزوي.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لا يخفى علينا جميعا أن المغرب تبنى منهجية الأقسام التحضيرية الذي هو منح فرسي محض، إلا أننا وقعنا في نوع من الإجحاف ضد شعبة البيولوجيا

والكيمياء وعلوم الأرض (BCST)، وهذه شعبة جديدة جيء بها إلى المغرب منذ أربع سنوات إن كانت معلوماتي دقيقة، حيث ترك هؤلاء الطلبة ولا يتعدى عددهم 70 طالب موزعة بين مركز القنيطرة ومركز أكادير في مدارس لا ترقى إلى تدريس الأقسام التحضيرية، بمعدات لا تؤهل هذه الأقسام التحضيرية، مرة يدرسون في مدرسة المعلمين، مرة يدرسون في ابن سينا، والمدرسة التي يجب أن يدرسوا فيها هي مدرسة ابن الوافد، فيما يخص مركز القنيطرة غير متواجدة هذه المؤسسة، موجودة كإسم، كمؤسسة غير موجودة. هنا أسألك كيف يسبق الإسم المؤسسة المؤسسة؟ المؤسسة ما كيناش والاسم ديالها كين، ثم كيف أنا نتحدث عن أقسام تحضيرية اللي هي النخبة ديال التلاميذ تلقى بهم هكذا في غياهب اللامسؤولية، مكاين لا تأطير ولا حتى شي حاجة؟

أكثر من هذا، السيد الوزير، هو أنهم يدرسون باش ياخذوا منهم واحد الجزء صغير للهندسة والأكثرية الساحقة كمشي للتبريز، يعني للتدريس.

أنا أسألك: هل هذه الشعبة غير مرغوب فيها في المغرب؟ علما أنها هي أهم من الرياضيات في فرنسا، إلى كنا كناخذو شي حاجة من فرنسا ناخذوها حتى هي مزبانية، إذن في فرنسا كيقول لك هنا كابتة (la polyvalence BCPST) MP راه عندو غير Math و physique في الحين هاذو كيدرسوا Math و physique والبيولوجيا والجيولوجيا والعربية والفرنسية والإنجليزية، وبالتالي كيقولوا لهم إيوا سيروا l'agrégation.

إذن أشنو هي الإستراتيجية التي تضعها الوزارة، اللي على الأقل إقناذ هذه الفئة من الطلبة التي تستوجب مجموعة كبيرة من الاهتمام؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة طرحت فعلا قضية بالغة التعقيد، ولكن يمكن نحاولو نرجعو لتاريخها ويمكن تبان وتوضح معالم الصورة بشكل أكثر دقة.

فعلا الإنشاء ديال شعبة (BCPST)، هو بداية الألفية يعني في 2001 وتم إرساؤه في مرحلة أولى في جوج ديال النيابات اللي هي أكادير واللي هي النيابة ديال القنيطرة، وكان الغرض منها فعلا وهو ضمان هاذ la polyvalence اللي كان من المفروض أنها تعطينا فعلا واحد النوع من الأطر عندهم واحد الكفاءات اللي يمكن تسمح بالتوزيع ديالهم بالنسبة للمبادين ديال المعرفة غير المبادئين المتخصصة.

الآن احنا كنتكلمو على الأقسام التحضيرية، الأقسام التحضيرية أي أنها واحد النوع من pépinière اللي من خلالها كتنطورو الكفاءات والمهارات

أشهر باش نردك مهندس، عندي شوية ديال البلبلة في هاذ الشي، المنظومة كلها مخرولة رتبوية.

إذن نشجعو المهندس، أنا معك نشجعو المهندس، ولكن نربوه عندنا في الوطن، ثم ميزان علاش هاذ "BCPST"؟ علاش ما تمشيش للأرصاء الجوية؟ اختصاصها، علاش ما تقبلش في لياقي واختصاصها؟ علاش متقبلش في la pharmacie واختصاصها؟ علاش ما تكونش في الطاقة والمعادن بامتياز؟ علاش يدخل معها مول Math ولا الرياضيات إلى الطاقة والمعادن؟

إذن هنا غير خاص شوية ديال التفكير، السيد الوزير، وأنا من الذين تفاعلوا خيرا ملي جبتي وزير للتربية الوطنية، وكان معقود ولازال معقود عليكم في مجموعة من القضايا، إلا أنه أنكم تبخلون علينا بعقد اجتماعات لجنة التعليم على الأقل غير باش نزولو هاذ السيل من الضبابية ولا من الأسئلة باش نرقاوا بمنظومة التعليم، لأن الوزارة ديالكم راه هي الدينامو ديال الحكومة اللي هي غادي تصلح هاذ المجتمع ولا تفسدو.

ثم السيد الوزير كينجحو هاذوك BCPST كيغطيهم 10 في المحمدية وكيغطيهم 17 في الطاقة والمعادن وكيغطيهم 5 في ديك النسيج والألبسة Textile et habillement، وكيخلصوا ملي كيصيفطوا تماك كيقلوا خلاص 3 مليون ورد 4 المليون و5 وذاك الشي، إذن هنا ولينا في حاجة أخرى والآخريين كيصيفطوهم أساتذة.

إذن من الأول نعرفو اللي أستاذ خصو يمشي أستاذ، أنا عندي رغبة نمشي أستاذ نمشي أستاذ، أنا بغيت نمشي مهندس نمشي مهندس، ولكن ما عندها حتى معنى أتني ندخل في ضبابية ديال مكابيش التوجيه، وكلمتو السيد الوزير دابا في الأقسام اللي ولي Brevet ما بقاش التوجيه، بغيتي تدير علوم تديرو، بغيتي تدير آداب تديرو، بغيتي ما تدير والو ما تديروش، إيوا باش نخرجوهم بلا دبلومات، ياك؟ إذن، السيد الوزير، الله يخليك نعقدو لجنة ويكون عندنا متسع من الوقت. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل لكم تعقيب السيد الوزير؟

شكرا، ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إليكم السيد الوزير حول "الالتحاق بالأزواج" للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر قوضاض، إدريس مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، الحبيب بن الطالب، خالد بريقة، عبد الرحيم الشرفاوي، عبد الله خنونا، سيدي محمد سالم الجماني، شكاف سيداتي، لحسن بوعود، إدريس الحسيني، عبد اللطيف اسطمبولي، سفيان القرطاوي، عبد الكريم الهمس، محمد بن مسعود، محمد الكبوري، عبد الحميد السعداوي، محمد عدال، إبراهيم أبو زيد، فليفضل الأستاذ عبد القادر أقوضاض.

ديال التلاميذ باش نحضروهم لشي حاجة أخرى اللي هي الولوج ديال مسالك تعليمية من مستوى عالي جدا.

الآن بالنسبة لهاد الشعبة هاذي بالضبط، كيطهر لي بأن اللي كان فيها إذا بغينا نقول قيمة مضافة فعلية اللي هي هاذ la polyvalence، هي اللي خلقت لها هاذ المشاكل، أي أن لما تم العرض ديال هاذ le profil على واحد العدد ديال المؤسسات، يالله 4 ديال المؤسسات اللي كنتحكمو فيهم احنا بشكل مباشر هي اللي قبلتهم اللي هما: المدرسة المحمدية للمهندسين في 2005، المدرسة الوطنية للمعادن في 2005 كذلك والمدارس العليا طبعا غير في السنة الماضية، بالإضافة للمدرسة العليا لصناعات النسيج والألبسة.

فاللي تم الاستقرار عليه الآن بالنسبة لنا احنا على مستوى الوزارة وهو أن مادام هاذ le profil موجود ومادام فعلا على المستوى الدراسي مستواهم جيد جدا، الحق يقال، قلنا على الأقل أننا نستعين فيهم بالنسبة للتبريز، وهاذ القضية ماشي حل يعني ترفيعي، لا كايته حاجة فعلية على مستوى المنظومة ديال التربية والتكوين الآن، أن يكون عندنا un profil في المرزبن اللي هما من هاذ الحجم.

المسألة الثانية، وأعتقد بأن هاذ القضية يمكن تفرح السيدة المستشارة، نتأجهم من أعلى النتائج اللي كتحصلو عليها الآن في الأقسام التحضيرية، أي أن في 59 اللي كانوا درسوا السنة الماضية، 54 نجحوا في الامتحانات، فهذا دليل أن رغم الشروط، وأنا متفق معك، بالنسبة للقيطرة بالأخص اللي هي شروط لا تترقى إلى المستوى اللي كنتطرحو لو، رغم ذلك كاي واحد النوع من التميز ويمكن حتى نوع من التحفيز، ويمكن حتى هاذ الحل ديال la polyvalence إلى فكرنا فيه بشي شكل آخر من غير هاذ الشكل اللي فيه الآن ديال أننا كنعقدو عرض ديال المؤسسات اللي يمكن لها تقبل أو يمكن لها ترفض، يمكن إلى فكرنا فيه بشكل آخر غادي يمكن تطويره. أما هما على مستوى أدائهم وعلى مستوى نتأجهم بكل صدق نتأجهم متميزة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

أسألكم، بل أدعوكم للتفكير معنا، هي باش ما يقاش هاذ الحرج ديال المسألة، ولكن الأخ من قبل يطرح الوطنية، أخ واحد آخر يطرح أن خصنا فكرو كيفاش نديرو للطالب المغربي يبقى هنا إلى غير ذلك، ثم نصلو إلى 10 آلاف مهندس، أنا وقعت لي شويش البلبلة السيد الوزير فراسي، أنا كنعقدو خصنا نديرو 10 آلاف مهندس، وهذاك اللي قرا هاد الشي باش يمشي مهندس نقول لو سير تدير l'agrégation، واللي خرج من التاريخ والجغرافيا ولا ما نعرف الآداب، كنعقدو آجي ندير لك تكوين ديال ستة

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

لازال قطاع الوظيفة العمومية بشكل عام يشكو من التفكك العائلي جراء تباعد مقرات عمل الأزواج خصوصا في قطاع التعليم، ولا يخفى عليكم السيد الوزير مدى تأثير الجانب الاجتماعي والإنساني والوظيفي على الأسر المتفرقة، مما يعكس سلبا على مردوديتهم، ناهيك عن التكاليف المادية الإضافية في ظل وضع اجتماعي متأزم، دون نسيان ما لذلك من آثار سلبية على مصير الأبناء وتربيتهم وتمدرسهم.

ومن باب الموضوعية، لا بد أن نسجل للحكومة تفهمها لتفانم هاذ المشكل وسعيها للحد منه، حيث عملت خلال السنوات الأخيرة على إلحاق الزوج بالزوجة سعيا منها لتقاربها، وهذا راجع بالأساس لكون الزوجين ينتميان لنفس القطاع، ولكن الوضع يكون أكثر تعقيدا باختلاف القطاعات بين الأزواج، وعلى سبيل المثال لا للحصر يعاني العاملون في الأمن والدرك من هذه الظاهرة بشكل مضاعف بحكم وظيفتهم التي تلزمهم بالتنقل باستمرار، مما يجعلهم عرضية للتفكك العائلي المتواصل.

ومن هذا المنظور، نود السيد الوزير مساءلتكم: ما هو تصور الحكومة للحد من هذه الإشكالية التي لا تخدم لا الأسرة ولا المجتمع؟

وهل هناك برنامج مستقبلي للحكومة في إطار إعادة انتشار الموظفين وجمع شمل الأزواج؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

بمناسبة طرح هذا السؤال، بغيت غير فقط ملاحظة عرضية، بغيت نقول بأن بدون شك أن القطاع الوحيد اللي يمكن نطرحو فيه مسألة الالتحاق بالأزواج هو القطاع ديال التربية الوطنية، ما كاينش شي حد اللي كيطرحو لا في الداخلية، لا في النقل ولا في قطاع آخر، على اعتبار أن الذهنية اللي عندنا الآن وهو أن اللي كيتزوج بشي أستاذة أو بشي معلمة يعني تزوج باليزة، نهار غادي يتحول لشبي بلاصة أخرى غادي يديها معه، في حين أن الأستاذة اللي كنتكلمو عليهم راه عندهم مسؤولية أساسية اللي هي القسم، وبالتالي ملي كيقولو الالتحاق بالزوج كيقولو بأننا كتراهنو من أجل الإجابة على هاذ الحاجيات الاجتماعية اللي طرح السيد المستشار،

واللي هي حاجيات فعلية، أنا كتراهنو كذلك بمسار قسم بكامله، هذا سؤال عرضي.

الآن فيما يرتبط بهاذ التدبير ديال هاذ المشكل كله ديال طلبات التنقلات والانتقالات داخل المنظومة، خص يعرفوا السيدات والسادة المستشارين، بأننا احنا أمام اللي كنسميوه بواحد المصطلح المتداول "الحركة الانتقالية" أمام زلزال سنوي داخل المنظومة، الآن كنسأهم فيه مثل هاذ السنة هاذي كنفتحو الباب باش 60 ألف واحد كيشاركوا بطلبات الانتقال ديالهم لاعتبارات فيها اللي هو موضوعي واللي ماشي موضوعي، ولكن بالنسبة لهاذ المسألة بالذات ديال طلبات الالتحاق بالأزواج، غنعطي بعض المعطيات اللي يمكن السيدات والسادة المستشارين يساعدونا على فهمها.

أولا، من ناحية الاستجابة لها، أكبر الفئات التي كتطلب الانتقال داخل المنظومة اللي كيتم الاستجابة لها من باب الأولوية هو هاذ الفئة ديال الالتحاق بالزوج، أي أننا في السنة الماضية مثلا لبينا في حدود 28% من الطلبات، ولكن الغريب وهو أن 60% من الطلبات ديال الالتحاق بالأزواج من غريب الصدف أنها كتجي من بعض الجهات المعنية، اسمها مراكز تانسيفت الحوز، اسمها سوس ماسة درعة، اسمها تازة الحسيمة تاونات واسمها دكالة عبدة واسمها طنجة تطوان، أي أن الناس اللي في الدار البيضاء واللي في الرباط واللي في فاس ما كيطلبوشاي الالتحاق بالأزواج، فهذا سؤال كنطرحو كذلك.

بغيت نقول بأن المسألة ماشي مرتبطة بالسياسة، مسألة مرتبطة بتصور نكونو متفقين عليه، إلى كان المنطلق في البداية وهو الاستجابة كمسؤولين على قطاع التربية والتكوين لحاجيات المتعلم وأن مصلحة المتعلم هي فوق كل اعتبار، فبدون شك غادي تبقى واحد العدد ديال الطلبات مستقبلا غير مستجاب لها، إلى كان الغرض في الأساس وهو الإجابة على الأوضاع الاجتماعية الكثيرة والمختلفة، وقتها راه غادي نبقاو كتراهنو أن مستقبلا تكون عندنا أقسام فيها الاكتظاظ وأن مستقبلا تكون عندنا أقسام ما فيها لا أستاذ ولا أستاذة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ أقوضاض.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الوزير.

طبعا ربما تنتفهموا الإكراهات ديال هاذ الموضوع، أنا إلى لاحظتو في السؤال ديالي، أشرت بالأخص لرجال الدرك ورجال الأمن لأن علاش؟ لأن رجال الدرك معرضين كل أربع سنوات للتنقل، ملي كتكون الزوجة ديالو عندو بعيدة عليه، كتقدير طلب وتنسنى من بعد عامين أو ثلاث سنوات حتى تلتحق بالزوج ديالها، وهو كيبقى لو عام كينتقل لبلاصة

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرحه لهذا السؤال الي بدون شك غادي يتيح الفرصة للإجابة على جملة من التساؤلات التي كيطرحها الرأي العام فيما يرتبط بامتحانات البكالوريا في الصيغة ديال هاذ السنة هاذي.

غادي نرجع يمكن للجواب على الشق الأخير في السؤال الي هو التقييم العام ديال الأجواء ديال الامتحان، أعتقد بشهادة الجميع بأن الأجواء الي دازت فيها الامتحانات ولو أنها مازال ما كملتش، أمامنا البورة الاستدراكية، الأجواء العامة كانت جيدة، بشكل عام الحوادث الي كانت عادة كتحصل في بعض الحالات، هاذ العام كانت محدودة جدا باستثناء ما حدث في مؤسسة "آيت علي" بالحميسات.

بشكل عام يمكن لنا تقولو بأن كايين هناك انخراط فعلي من طرف المؤطرين، من طرف كذلك كل الفاعلين داخل المنظومة التربوية من أجل إنجاح هاذ العملية في كل المراحل ديالها.

الآن فيما يرتبط بظاهرة الغش، أعتقد بأن هذه المسألة خصها وقفة خاصة، علاش؟ السيد المستشار قال في إطار جملة عرضية بأن ظاهرة الغش كتنسف في العمق ديالها مبدأ تكافؤ الفرص الي على أساسه مبني الفعل التربوي كله، لكن ماشي غير هاذ الشيء.

المسألة الثانية: وهو أن تفشي الظاهرة ديال الغش في الامتحان، أولا كتنسف كذلك المصادقية ديال عملية الإيهاد الوطني بالنسبة للشهادات الوطنية، أي أن في بعض الحالات كنا كنتكلمو من قبل على الأقسام التحضيرية، أي ماغاديش يمكن لنا غدا نطمحو إلى إفراز تميز فعلي واحنا كخليو ظاهرة الغش كتنفسي داخل المنظومة.

المسألة الثالثة والأخيرة: ويمكن هاذي الي عندها بعد أعمق من هاذ الشيء كلهو، وهو أن التلميذ في هاذ العمر ملي كيتعود أنه يغش في الامتحان، هذا كيغني كترسخ عندو القيم والثقافة ديال الاحتيال وبالتالي غدا كييكن لو ييحتال في أيها موقع كان، كان في موقع أمني، كان في موقع نيابي، كيولي ييحتال لأنه هاذي هي الطريق باش لقي.

لهذا كان الاستنهاض من بداية السنة من خلال جوج ديال المقاربات الي اضطلع أمامنا الاختيار حولها:

المقاربة الأولى هي المقاربة الزجرية، بزاف ديال الناس طرحوا البورطابل وكيستعملوا البورطابل والتكنولوجيات وهذا، احنا درنا دراسة، كايبة إمكانية ديال استيراد أجهزة اللي كتشوش على البورطابل كيف حاصل داخل هاذ القبة، وما كايين لا يستعمل ولا والو والمسألة سهلة، ولكن اخذينا على عاتقنا هاذ السنة أننا منستعملوهاش لاعتبار واحد أننا دخلنا في عمل تحسيس من بداية السنة داخل كل المؤسسات التربوية باش نفسرو لكل الفاعلين وللتلاميذ أساسا الأبعاد ديال هاذ الشيء ديال الغش، وقلنا غادي نوضعو الجميع أمام مسؤولياته، طبعاً رغم هاذ الشيء واحد العدد ديال

أخرى، إذن هاذي كيبقي واحد السلسلة مكنتهيش، دائماً الزوجة راها تتجري مورا الزوج ديالها.

أنا كنعقول بأنه هناك فئة معينة لا بد ما كيخص الإنسان يراعي الظروف ديالها الخاصة، طبعاً ربما الي غادي يمشي يستقر... الزوجة تستقر مع الزوج ديالها في مكان ما بدون ما تنتقل مرة أخرى هذا مسألة أخرى، ولكن أنا حددت بأنه رجال الدرك ورجال الأمن الي كيتعرضوا للتنقل، لا بد للإنسان ما كيخص يراعي هاذ الوضعية ديالهم ويجاول يلقى لهم شي حل.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم.

آخر سؤال في هذا القطاع هو متعلق بامتحانات البكالوريا، هل لكم رغبة في أن تطرحوه كفريق؟ الكلمة للأستاذ عبد الرحيم الشرفاوي ل طرح السؤال المتعلق "بامتحانات البكالوريا" المطروح من الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرفاوي:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

معالي الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

عرفت امتحانات البكالوريا لهذه السنة مشاركة أكثر من 300 ألف مترشح، وتمت تعبئة ما يفوق 1300 مركز امتحان عبر أرجاء المملكة، وأكثر من 47 ألف مكلف بالمراقبة والتنظيم وأكثر من 1400 مفتش ملاحظ.

معالي الوزير، وذلك بهدف تكثيف الجهود من أجل مرور الامتحانات في ظروف جيدة وتجاوز سلبيات الدورات الماضية.

إلا أنه، معالي الوزير، إلا أنه رغم كل هذه الإجراءات والتعبئة التي عرفتها وزاراتكم، فهناك بعض المراكز التي ضبطلت فيها حالة الغش، والتي تعددت أساليبه وتطورت، مما يمس بمبدأ تكافؤ الفرص.

لهذه الأسباب نريد السيد الوزير مسائلتكم:

السؤال الأول: ما هي الإجراءات التي اتخذتموها في حق الذين ضبطلوا

في حالة غش؟

السؤال الثاني والأخير: ما هو تقييمكم للأجواء التي مرت فيها امتحانات البكالوريا لهذه السنة؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم، الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية للإجابة على السؤال.

حقيقة دازوا العائلات ودازوا تقريبا فوق 60% اللي اخذوا على عاتقهم، ولكن الشي الآخر باقي فيه الغش، معالي الوزير، كتنمى على الله تبارك وتعالى باش السنة الجاية يعاونكم الله فيها ووليداتنا يطلعوا un bagage avec complet، وباقي كنعادو نكررها avec un bagage complet. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، إذن باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة، وموعدا معا إن شاء الله على مستوى اللجنة لأنه موضوع كبير لا بد من أن يعطينا الوقت على مستوى اللجنة لنخرج جميعا بخلاصات، يمكن من خلالها الرفع من مستوى تربيتنا وتعليمنا على جميع مستوياته، شكر للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول "بدائل استعمال الطاقة"، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد حاجي، محمد المفيد، أحمد السرغيني، محمد كرام، إبراهيم الحب، عمر بنونة الوريدي، الأمين الدراق، علال عزبوني، الكلمة للأستاذ حاجي لشرح السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه. شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

العالم كله يعرف هذه الأيام ارتفاعا موهولا للطاقة، وقد بلغ سعر برميل النفط في الأسواق العالمية إلى مستويات قياسية تجاوزت 130 دولار للبرميل، أصبحت معه فاتورة الطاقة للمغرب بشكل فاق كل التوقعات، الشيء الذي سيؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى العجز في الميزان التجاري رغم تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، وقد أدى هذا المشكل بالدول المستوردة للبترو إلى البحث عن بدائل جديدة للطاقة للتخلص ولو جزئيا من التبعية الدولية لمنتجي النفط وتقلبات أسعار النفط. لذا، السيدة الوزيرة المحترمة، نسألكم: هل يتوفر المغرب كدولة مستوردة للبترو على إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى لاعتماد بدائل جديدة للطاقة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة الآن للسيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة للإجابة على السؤال، فلتفضل السيدة الوزيرة مشكورة.

التلاميذ حاولوا يغشوا، لكن اللي توقفنا عليه اللي هي 504 حالة بالمقارنة مع ذلك الشي اللي ضبطناه السنة الماضية اللي هو 1500 والصرف، كنبين بأن بشكل عام يمكن يكون هناك تراجع نسبي، الآن في سؤالكم أكثر تدقيقا حول أشنو هي الإجراءات؟

الإجراءات كنعرفوها، هي مرتبطة باللجان التأديبية اللي كتم داخل كل أكاديمية، ارتأينا باش ما يوقمش تشويش داخل المنظومة في هاذ المرحلة اللي احنا فيها واحنا مشرفين على الدورة الاستدراكية، أن الإعلانات ديال التديرات الزجرية والتأديبية في حق هاذو اللي تم الضبط ديالهم، ما غادي يتم الإعلان ديالها على مستوى الأكاديميات إلا بعد ما تمر الدورة الاستدراكية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل لديكم تعقيب الأستاذ الشرفاوي؟

المستشار السيد عبد الرحيم الشرفاوي:

شكرا معالي الوزير، تشكركم على الأجوبة ديالكم اللي بغيت نضيف لكم معالي الوزير، اللي تتلاحظو هنا مسألة الغش، احنا علاش ضد الغش؟ لأن بغينا ووليداتنا يطلعوا عندهم un bagage complet، كيف يعقل أن تيقب البكالوريا ديالو لما تتعطيه un petit compte rendu à résoudre ما تيعرف ما يدير، فهذا قابط البكالوريا إلا بالغش.

نعطيكم مثال: العالم القروي أغلبية الناس اللي نجحوا في البكالوريا من العالم القروي، والأغلبية ديال الناس اللي نجحوا في المدن قليلة شوية، ولكن ما عندهم un bagage complet، العالم القروي متقف أحسن منهم وإلى اخذوا الدبلوم ديال البكالوريا تيكون منتصر على ذلك اللي في المدينة، فكيف يعقل أن بغيت نعرف العالم القروي نجحوا فيه أكثر avec un mention très bien وفي المدن الأغلبية اللي نجحت كلها عندها un bagage complet ماشي.

هنا كنعرفو هاذ الناس كيفاش نجحوا؟ كيفاش اخذوا الدبلوم ديالهم؟ لأن المراقبة ديال portable أمعالي الوزير، راه كين اليوم الصناتة في الأذن والصناتة هنا لداخل في قلب la chemise وتيتكلم وتياخذ الجواب، وها تدير اللي درتي أمعالي الوزير وها تدير كاع un relai باش يقبض ما غيقبض والو، هاذ الشي ديال portable ولات أمور كثيرة والأمور اللي ما يمكنش يعرفها الإنسان.

أنا بالنسبة ليا الله يكون في عونكم، لا أقول هاذ الشي ساهل، ولكن احنا ماشي ضد أوليداتنا، ولكن بغينا أوليداتنا تكون عندهم واحد un bagage complet حتى إلى خذا البكالوريا ديالو وجلس وتقدم لواحد المباراة ما يجيبش واحد المعدل اللي هو مكيساويش حتى المدرسة الابتدائية، إذن هاذ البكالوريا منين اخذاها؟ وكيفاش اخذاها؟ راه باقي ماكابيش شي مراقبة معالي الوزير اللي هي سارة.

السيدة أمينة بن خضراء وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما جاء في سؤال السيد المستشار المحترم، احنا اليوم أمام أزمة عالمية وأزمة على جميع البلدان بهاذ الأسعار ديال النفط، والمغرب منذ سنوات عمل على نهج سياسة متوازنة لسد حاجياته من الطاقة وذلك استجابة لمستلزمات التنمية الاقتصادية من جهة ومراعاة الإكراهات لسوق الطاقة العالمي.

وتميز القطاع الطاقى الوطني بالتزايد المستمر على الطلب، وهذا بفضل المشاريع الكبرى اللي كنعرفها بلادنا والتنمية لا الاقتصادية ولا الاجتماعية، كما أن المغرب يستورد 96% من حاجياته الطاقية.

وتشكل كما جاء في تساؤل السيد المستشار الفاتورة الطاقية عبئا على توازنات المغرب وعلى توازناته الاقتصادية والمالية، حيث بلغت الفاتورة سنة 2007: 50 مليار درهم، ومرتقب ديال 2008 فوق 75 مليار ديال الدرهم.

وللتذكير بغيت نعاود نؤكد بأن الوزارة في إطار النهاية ديال دراسة شمولية لإستراتيجية متجددة في هاذ القطاع في المدى القصير والمتوسط والبعيد، وأهم من النقطة اللي غترتكز عليها هاذ السياسة المتجددة هي:

أولا: تطوير الموارد البديلة وتنوع أشكال ومصادر الطاقة وتأمين التزويد؛
ثانيا: تنمية الموارد الطاقية المحلية عبر تشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتقوية البحث والتتقيب على الهيدروكاربورات وتطور ملف الهيدروكاربورات بصفة عامة؛

ثالثا: تدبير أكثر عقلانية للطلب في إطار برنامج رفع قدرات الإنتاج ووضع إطار مؤسسي وتنظيمي للقطاع إلى جانب تقوية التعاون الجهوي بواسطة الربط الكهربائي مع البلدان المجاورة.

ومن منطلق توفر بلادنا على مؤهلات هامة في مجال الطاقات المتجددة، الوزارة كنععمل اليوم على بلورة مخطط وطني كيهدف إلى رفع نسبة مساهمة الطاقات المتجددة من 4% حاليا إلى 10% في أفق 2012، من خلال الاعتماد على الطاقة الشمسية والريحية لتوليد الكهرباء، وكاين هناك برنامج ديال 1000 ميكاواط إلى جانب وضع الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

بالنسبة للطاقة الكهرومائية، تم الشروع في إنجاز استغلال منشآت ديال المركب الكهرومائي لتتقية البرج بالمنطقة ديال إقليم خنيفرة بقدره 40 ميكاواط، وأيضا برجة إنجاز محطة الضخ ديال عبد المومن ديال 400 ميكاواط.

وفي إطار برنامج الكهربية القروية، نلتجئ أيضا إلى الطاقات المتجددة والطاقة الشمسية لضخ الماء في إطار برامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

وبغيت نقول أيضا بأن هناك برامج جد محممة اللي غادي تعلم بها بصفة إعلامية مكثفة وهو برنامج النجاعة الطاقية اللي كيهدف إلى إدماج الاعتبارات الطاقية في مجالات الصحة والسياحة والتعليم والبنيات المشتركة؛

المخطط الثاني هو مخطط النجاعة الطاقية في الإدارات العمومية بهدف تعميم المصاييح ذات الاستهلاك المنخفض؛

وبرنامج سخانات الماء في جميع البنيات، سخانات الماء الشمسية؛

ورابعا: برنامج حطب الوقود اللي كيهدف إلى تأهيل 3000 وحدة من الأفرنة والحمامات؛

خامسا: الإفتحاص والتأهيل الطاقى في الشعب الصناعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، التتقيب للأستاذ حاجي.

المستشار السيد أحمد حاجي:

شكرا سيدي الرئيس.

كذلك أشكر السيدة الوزيرة على ردها على هذا السؤال، وكان الجواب يعني جواب مقنع، لذلك نتمنى، السيدة الوزيرة، في المستقبل القريب أن تعطينا التوضيحات فيما يخص البرنامج اللي الآن اتما كنعشغلوا فيه.

لكن بغيت تسأول السيدة الوزيرة فيما يخص هل الحكومة أو أتم كوزارة ديال الطاقة، يعني نبحثو في هاذ البداية السياسة ديال الترشيد (استهلاك الطاقة)، خصوصا وكاين نماذج مثلا في البرازيل أو المكسيك بالنسبة للسيارات كاين لوحات من خلال الأسبوع، كل لوحة في الأسبوع كاين الأخضر كاين الأصفر إلخ... الألوان، يعني كتمنع يعني النوع، ذاك السيارة تشتغل ذاك النهار استعمالها ذاك اليوم، معناه على أنه يعني غادي تكون الترشيد ديال استهلاك الطاقة في هاذ المجال، خصوصا يعني ملي كتكون بالتناوب طيلة الأسبوع.

كذلك كان لي شرف مثلت البرلمان في الإتحاد الأوروبي، ومن خلال اللجنة الأوروبية تكلموا فيما يخص بالنسبة للمغرب والجزائر على أن المغرب والجزائر مجمل ديال الطاقة في المغرب يله كيستهلك 20%، وبغيت نفهم هاذ الطاقة إلى كان ممكن تفسر لنا 80% كلها مازال متستهلكاتش؟

كذلك أنهم هما في الدراسة دياهم ركزوا على المغرب والجزائر ومصر باش يكون مستقبلا يعني أماكن اللي يمكن لهم توليد الطاقة الشمسية. وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل لك من؟ تفضلي في إطار التتقيب باقي لك دقيقة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

الموضوع جد مهم وغادي يتطلب اجتماعات اللي احنا مستعدين باش نعملوها مع مجلسكم الموقر ولا مع اللجن المختصة باش نعطيو المعلومات الدقيقة على هاذ البرامج اللي هي جد مهمة، وأنا متفقة مع السيد المستشار على ما جاء في التجربات اللي كاينين في عدة بلدان لأن مسألة النجاعة الطاقية أصبحت حاجة مهمة في جميع الإقتصادات وجميع البلدان، والمغرب حتى هو غادي يدخلها في السياسة ديالو وفي البرنامج الحكومي عملنا بأن في أفق 2020 غادي نقلصوا 15% من الحاجيات ديالنا وهذا في إطار النجاعة الطاقية، وكين برامج اللي غادي تخص لا المواد النفطية ولا الاستهلاك ديال الطاقة والبرامج غادي يتعلنوا عليهم في أقرب وقت. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي موجه كذلك إلى السيدة الوزيرة حول مصير البرنامج الوطني للكهربة القروية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، حسن فيشوجي، أحمد الجوهري، البكاي بورجل، عبد القادر أقوضاض، عمر ادخيل، إبراهيم أبو زيد، عبد الله أبوزيد، سعيد التداوي، أحمد السنيتي، محمد البواحي، إدريس حسني، علي آيت المودن، كرم محمد سعيد، عبد الرحيم الشراوي، عياد الطيبي. الكلمة للأستاذ السنيتي.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيران المحترمان،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بتعليمات ملكية سامية حددت الحكومة السابقة نهاية سنة 2007 كسقف زمني لإتمام أورش البرنامج الوطني للكهربة القروية، هذا البرنامج النموذجي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والثقافية، وبحكم الواقع فإن الأهداف المسطرة في البرنامج لم تتحقق، حيث لم يتم التعميم على مستوى الجماعات القروية ولا على مستوى المساكن حتى في الجماعات التي وصلها الربط، إضافة إلى أن عدد كبير من الجماعات القروية الفقيرة لازالت خارج الشبكة الكهربائية.

والأدهى من هذا وحسب إفادات وزير التربية الوطنية فإن أزيد من 60% من المدارس بالعالم القروي لازالت تعيش عصر ما قبل الكهرباء،

والغريب في الأمر أن الحكومة سكتت عن مصير هذا البرنامج الوطني في تصريحها الحكومي ولم تقدم أي تقييم لحصيلته ونتائج المهمة ولا منظورها لحل الإشكاليات العالقة المرتبطة بإتمام هذا البرنامج.

لهذا، السيدة الوزيرة المحترمة، نود مسألتكم عن مصير هذا البرنامج وعن التدابير المتخذة لتحقيق تعميم فعلي لربط الوسط القروي بالشبكة الكهربائية، وما هي خطة الحكومة لتخفيف التكلفة المادية لهذا البرنامج المفروض على الساكنة القروية التي تعيش تحت مطرقة الجفاف وسندان الفقر؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، لك الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نذكر بأن برنامج الكهرباء القروية الشمولي ليس برنامج ذا صبغة اجتماعية فقط، بل يندرج في إطار واسع النطاق للتنمية الجهوية قصد تحسين ظروف العيش للساكنة القروية التي تعتبر من أهم إنشغالات برنامج العمل الحكومي المستمد من التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي إطار هذا البرنامج استفاد إلى حدود نهاية شهر أبريل 2008 حوالي 33 ألف دوار موزعة على مختلف الجماعات القروية، وهو ما يناهز 10.8 مليون ديال المستفيدين، ووصلت النسبة ديال الكهرباء القروية إلى 94%، وبغيت نضيف أيضا بأن معظم الأشغال المتعلقة بالكهربة القروية كنعرف سيرا عاديا باستثناء بعض الصعوبات التي تعيق عملية إنجاز الأشغال من طرف بعض المقاولات، والتي تعتبر مرحلية وتتم معالجتها عن طريق إيجاد حلول مناسبة واستعجالية بإشراك جميع الجهات المختصة.

فما يتعلق بالشق الثاني من السؤال، فنبغي نبين بأن برنامج الكهرباء القروية الشمولي، يرتكز على مبدأ التضامن، إذ يساهم في تمويله بشكل غير مباشر سكان الحواضر وكذا أرباب الصناعات، وهذا المكسب التضامني يتم تدعيمه بالمعادلة الوطنية التي تعتمد أساسا على الشراكة بين الجماعات المحلية والمستفيدين من جهة والمكتب الوطني للكهرباء من جهة أخرى.

ويتطلب إنجاز هذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 20 مليار درهم، هذا كيين مدى أهمية الاستثمارات والتجهيزات اللي قامت بها الدولة بجميع المتدخلين، ويتم التمويل بإشراك كل من المكتب الوطني للكهرباء والجماعات المحلية والمستفيدين.

وفي إطار المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية البشرية، تم اعتماد غلاف مالي يقدر 713 مليون درهم في سنة 2008 للمساهمة في تمويل برنامج

الكهربة القروية الشمولي، حيث سيتم في هذا الإطار مواصلة كهربة 3760 دوار موزعة على 348 جماعة إلى جانب تخصيص أكثر من 10 مليون درهم لكهربة 17 من الأحياء المتواجدة بضواحي المدن.

وفي الأخير، بغيت نقول بأن مشاريع الكهرباء القروية تتم المصادقة عليها من طرف اللجن الإقليمية التي يترأسها السادة الولاة والعمال والتي يحضرها رؤساء الجماعات والمصالح الإقليمية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، لكم التعقيب الأستاذ.

المستشار السيد أحمد السنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

كنشكركم جزيل الشكر على الإجابة ديالك، وكذلك نحن لا ننكر أبدا المجهودات التي بذلت في السنوات الماضية، وكذلك نحن واثقون السيدة الوزيرة من تجربتك وجديتك ومصداقتك، بأنك ستولين اهتماما بالغا لهذه الوزارة والدفع بها إلى الأمام.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أنا لا أقول بصفة عامة بل أقول على سبيل المثال، هناك مشاكل عدة لازالت مطروحة على أرض الواقع، على سبيل المثال إقليم شفشاون (دائرة موقريصات وجماعاتها الست) وكذلك بعض الجماعات في إقليم شفشاون، لازالت لحد الآن عدة دواوير، السيدة الوزيرة المحترمة، تعاني من نقص حاد من الكهرباء، وكنا نعتقد، السيدة الوزيرة، بأن هذا الموضوع قد انتهى وحسم فيه بشكل نهائي في السنة الماضية، وكنا استبشرنا خيرا، السيدة الوزيرة المحترمة، بأن الحكومة أعطت لهذا القطاع ما يستحق من دعم ومن جميع الوسائل لإبلاغها رفع القيمة حتى نجتاز جميع الدواوير يتم تغطيتها في بلادنا.

وقلت، السيدة الوزيرة، المكتب الوطني للكهرباء لحد الآن لم تعمم شبكة الكهرباء في جميع الدواوير، وهو فقط المكتب الوطني للكهرباء يتعامل مع الجماعات المحلية التي تتوفر على الإمكانيات، والتي لا تتوفر على الإمكانيات فننتظر الآن لحد الساعة السيدة الوزيرة من سيحل محل الجماعة؟ قنا بإرسال وزارة الداخلية السيدة الوزيرة المحترمة باش تحل محلنا، نحن عايننا وعاشنا الكثير وقنا بتغطية ما نستطيع، ولحد الآن هاذ المسألة، السيدة الوزيرة، نظرا للفقير اللي كنتخبط فيه جل الجماعات لحد الآن لم تستطع باستكمال هذه العملية.

نحن لا نقول، السيدة الوزيرة، ولكن ما هو الحل؟ من الذي سيحل محل الجماعات المحلية التي لا تتوفر على الإمكانيات؟

هناك دواوير تم تغطيتها وهناك دواوير لازالت لحد الآن كذا إلى آخره... وعلى سبيل المثال عدة دواوير: جماعة موقريصات، جماعة زويي، جماعة بريكشة، جماعة.. عدة جماعات السيدة الوزيرة.

ولهذا نلتبس من سيادتكم المحترمة، السيدة الوزيرة، باش تقوم بواحد الجولة إلى عين المكان لإقليم شفشاون وتستمع إلى عدد كبير من رؤساء الجماعات الذين لازالوا لحد الآن يشكون من هاذ العملية، باش تطلبوا، السيدة الوزيرة، شكون اللي غادي يحل محل الجماعات المحلية، أما المكتب الوطني للكهرباء كما قلت، السيدة الوزيرة، هو فقط كيتمشي معاك حسب الغلاف المالي ديالك، لما كتنتهي العملية ديال المالية كيوقف هو.

السيد الرئيس، هذا موضوع مهم الله يخليك، وكنتلمسو من سيادتكم المحترمة وكنا كنعقولو على الأقل هاذ المسائل اتبيننا منها، السيدة الوزيرة، وبالتالي نروا عدة اعتصامات، السيدة الوزيرة، نلتبس من سيادتكم المحترمة باش تعملوا المزيد من الدعم حتى تتمكن جميعا من هذه المشكلة، حتى نسطف وتتهيا ونلتحق بسائر أقاليم المملكة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، باسمكم جميعا نتقدم بالشكر والتقدير إلى السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة المباركة، وننتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة الصحة العمومية، ونبدأ بوضعية المستشفيات بشكل عام والعقلية منها بشكل خاص، للمستشارين المحترمين السادة: العربي سديد، إسماعيل قيوح، علي قيوح، الطاهر الفيلاي، بلعيد بنشمسي، عبد الغني مكاي، عزيز الفيلاي، عبد الحميد بلليل، المصطفى القاسمي، العربي المحرشي، عبد الكبير برقية، بنجيد الأمين، كافي الشراط، حباشيش التجاني، حمة أهل بابا، السعد بنزروال، بوشعيب عمار، محمد بن زايدة، يوسف التازي.

الكلمة لأحد المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد العربي سديد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيداتان الوزيراتان المحترمتان،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

غير خاف الدور الهام الذي تطلع به الوزارة من أجل تحسين الخدمات الصحية وذلك عبر تحسين بنيات المستشفيات، غير أن هذا المجهود المبذول يبقى ناقصا خاصة بالنسبة للمستشفيات الخاصة بالأمراض العقلية، أقول خاصة بالأمراض العقلية بالمناطق الجنوبية كراكش وأكادير وتارودانت، التي تعيش أوضاعا مزرية سواء فيما يتعلق بالخصائص الواضح في الموارد البشرية

من أطباء وممرضين وعلى وجه التحديد وسواء ما يتعلق بالمعدات والتجهيزات الأساسية.

وقد انعكست هذه الوضعية سلبا على أحوال نزلاء هذه المستشفيات، حيث انضاف سوء العناية الطبية والإنسانية بهم إلى حالة الحرمان والإقصاء التي يعيشونها، الحرمان كذلك من الزيارات العائلية والأهل والإقصاء من المجتمع، هذا على الرغم من أنهم مواطنين لهم نفس الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المواطنون العاديون في الحق في التطبيب والعناية والنظافة والمعاملة الحسنة، أقول النظافة والمعاملة الحسنة.

وبناء عليه، نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات الاستعجالية والعادية التي ستخضعونها لإصاف هذه الشريحة من المواطنين المرضى؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة عن السؤال، تفضلي.

السيدة ياسمينه بادو وزيرة الصحة:

السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

في البداية أريد أن أشير أنه رغم النقص الحاصل كإين هناك مجهودات كبيرة بذلت من طرف وزارة الصحة، والتي يمكن تلخيصها في:

أولا: تم إحداث مصالحي مختصة في العديد من المستشفيات العامة، كما تم إعادة هيكلة وإصلاح المصالح الخاصة بالأمراض العقلية، فهكذا تم ترميم وعصرنة كل من مستشفى برشيد، تطوان، فاس، تيط مليل، مراكش، انزكان، كما تم إعادة بناء مستشفى طنجة ومصالحة الأمراض النفسية بمكناس، وكذلك بالإضافة إلى مستشفى الأمراض العقلية بوجدة الذي سنعطي انطلاقة بداية الأشغال في بداية سنة 2009.

ثانيا: تم إحداث مصالحي جديدة بمدينة الدار البيضاء - الفداء، سيدي قاسم، شفشاون، الدار البيضاء - الحى المحمدي والناطور والصويرة وفكيك، ثم تمت إعادة مصالحي مع زيادة طاقتها الاستيعابية بالعيون، الراشيدية وبنى ملال وتازة.

ومن جهة أخرى أريد أن أشير على أن من بين الأولويات التي سطرناها للنهوض بالخدمات الصحية المقدمة من طرف مستشفياتنا عموما هي إعادة الثقة أولا في الخدمات الصحية التي تقدمها عن طريق برنامج عمل خاص بالصحة العقلية، ويتضمن هذا البرنامج:

- أولا: تقريب خدمات الصحة النفسية من المواطنين، وذلك بخلق مصالحي للعلاج النفسي بالمستشفيات التي لا تتوفر على هذه المصالح، ما بغيناش تقتصر فقط على المستشفيات الخاصة بالأمراض العقلية ولكن بغينا نضيف مصالحي مختصة في هذه الأمراض داخل المستشفيات.

- ثم دمج الصحة العقلية بالمستشفيات العامة كباقي التخصصات.

- وكذلك التقليل من حجم مستشفيات الأمراض العقلية التي لم تعد تسير التقنيات الحديثة للعلاج مؤسستاتي واستبدالها بوحدات أو مصالحي ذات الطاقة الاستيعابية المحدودة.

- رابعا: العمل على تزويد المرضى المصابين بالأمراض العقلية بالأدوية الأساسية مجاناً، وهاذي نقطة أساسية.

- وأخيرا دعم هذه المصالح والمستشفيات بتوفير بطبيعة الحال الموارد البشرية المؤهلة والكافية.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة في إطار التعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد العربي سديد:

شكرا، كنشكركم معالي الوزيرة على الاهتمام ديالكم بهاذ الشريحة وما كنكروش الجهد الذي كنقوموا به، لكن في بعض الأحيان كنالاحظو واحد العدد من هاذ المرضى كيتواجدوا في الطرقات ديالنا، وبغيناكم، معالي الوزيرة، باش تديروا الجهد ديالكم باش هاذ المرضى حتى هما يكونوا عندهم واحد الحق ميقاوش يكونوا عرضة للمخاطر اللي كيقاوها بالنسبة لحوادث السير والعدوانية ديالهم في بعض الحالات اللي كيسببها للمواطنين، ناهيك على أن هذا النوع من المرضى معرضين للأوساخ وهاذ الشي كنقترحو أنه إلى كان ممكن، تكون ليمم بذلة ديالهم خاصة أو يكون عندهم واحد الاهتمام خاص في هاذ الميدان ديال النظافة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نتنقل إلى السؤال الموالي الموجه لك أيضا حول الخصاص الحاصل في الموارد البشرية في القطاع الصحي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش، فليفضل الأستاذ الحو المربوح لشرح السؤال مشكورا.

المستشار السيد الحو مربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

إذن الحكومة واعية بهذا الإشكالية وعملت مجهود كبير برسم السنة المالية 2008، وغادي نبذلو إن شاء الله يعني مجهود أكبر بالنسبة للسنوات المقبلة باش يعني تتجاوزو هاذ الخلل.

سيتم تعيين هؤلاء الأطر الجدد في العمل في المستشفيات والمراكز الصحية التي تعرف الحصاص، بمعنى أن هاذ المختصين ما غيمشوش في المحور يعني اللي تعرفوه ديال القنيطرة، غادي يميشو يعني في المستشفيات اللي عندنا فيهم خصاص وعلى الخصوص بالمناطق النائية، وعلى المدى المتوسط نذكر بالمبادرة ديال الحكومة لتكوين يعني في أفق 2020: 3300 طبيب، نشير أيضا إلى ترشيد استعمال الموارد البشرية المتوفرة بتعيين الموظفين الجدد بالأقاليم كما أشرت إليه اللي كنعرف الحصاص، وكذلك باعتماد آليات التدبير للرفع من مردودية العاملين بالمؤسسات الصحية، مع اعتماد خريطة صحية وتقتين عملية انتقالات الأطر الصحية العاملة بمؤسسات وزارة الصحة وإعطاء الأولوية للمناطق النائية.

الآن تتوفر على الخريطة ديال المستشفيات، عارفين كل مستشفى بالضبط اشنو هما الأطباء اللي تبحصوه؟ والآن في الحركة الانتقالية، الانتقالات تنفتحو فقط يعني المستشفيات اللي عندنا الحصاص فيهم، عندي مثلا في أمراض القلب أنا محتاجة مثلا في شفشاون مغاديش نفتح، غادي نفتح غير poste ديال شفشاون لأنه هو اللي عندي الحصاص ديالو أولا في مدينة أخرى، إذن هكذا حق الانتقالات غادي تكون العقلنة ديالها باش يعني سنة بعد سنة تتجاوزو هاذ الحصاص.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد الحو مروح:

شكرا، السيدة الوزيرة، هاذ الجواب واضح، كنسجلو بارتياح هاذ التوزيع المرتقب ديال 1800 إطار طبي، وكنسجلو باللي المعايير ديال التوزيع غتكون على حسب الحاجيات بغض النظر كما تفضلتم على المحور المعلوم اللي كان يستحوذ على حصة الأسد في التوزيعات ديال هاذ الأطر.

فقط السيدة الوزيرة، تكلمتو على البرنامج ديال التكوين في أفق 2012، احنا كنعرفو باللي التكوين ديال الأطباء 6 سنوات أو 7 سنوات مدة طويلة، ولكن كين بعض الميادين اللي يمكن إلى درتو شي برامج استعجالية يمكن غادي تعالجوا مشاكل مهمة اللي مثلا كهم الاختصاص ديال تصفية الدم على سبيل المثال، اللي يمكن التكوين والاختصاص فيه مكيتطلبش وقت طويل، ولكن يمكن بواحد العدد قليل ديال المتخصصين في هاذ الميدان غادي تحلوا مشكل كبير اللي كيضطروا المواطنين مثلا في الراشيدية ولا ورزازات يميشو لمراكز أخرى بعيدة، وفي الوقت اللي يمكن إلى وفتو 2 أولا 3 ديال الأطر في هاذ الأقاليم اللي هما متخصصين في هاذ الميدان ديال تصفية الدم غادي تكونوا عاجتو واحد المشكل كبير، بالخصوص

رغم المكتسبات العديدة التي حققتها المغرب في مجال الصحة، لازلنا نلاحظ مع كامل الأسف أن المواطن يعاني مشكل كبير حين ينشد حقه في العلاج، نظرا لمجموعة من المشاكل التي لم تعرف بعد طريقها إلى الحل أو على الأقل التخفيف من حدتها، يتعلق الأمر مثلا بالتوزيع غير العادل للخدمات العلاجية على امتداد التراب الوطني وغياب التكافؤ بين المتطلبات والخدمات المتوفرة، ويتعلق الأمر أيضا، وهذا هو المحور الأساسي لسؤالنا بالحصاص الذي تعرفه المؤسسات الصحية في الموارد البشرية وتوزيعها غير المتكافؤ وغير العادل بين الجهات وبين الوسط الحضري والوسط القروي.

وكذلك استعمال القطاع الخاص للموارد البشرية التابعة للقطاع العمومي، بل وهجرة هذه الموارد البشرية بحثا عن فضاءات أرحب تقدر إمكانياتها المهنية، وهو ما يشكل في اعتقادنا أكبر تهديد للأساس البشري الوطني.

فبعد الجهود الكبيرة التي تقوم بها الدولة على مستوى تمويل دراسة وتكوين هذه الكفاءات من المال العام، تتركها عرضة للهجرة خارج الوطن ليستفيد من تكوينها ومن خبراتها من لم يصرف شيئا على تكوينها.

لهذا نسألكم السيدة الوزيرة:

أولا: ما الذي ستقوم به وزارتم لتجاوز الحصاص الحاصل في الموارد البشرية في القطاع الصحي وضمان توزيع ما هو متوفر منها بطريقة عادلة بين جهات المملكة وبين الوسط الحضري والوسط القروي؟

ثانيا: عن برنامج وزارتم للحد من نزيف هجرة الكفاءات الطبية المغربية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيدة وزيرة الصحة العمومية.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

السيدة الوزيرة،

بطبيعة الحال كما نعلم كلنا فإن أهم خلل اللي نتعرفو المنظومة الصحية ديانا وهو قلة الموارد البشرية، ومن أجل تدارك هذا الحصاص في الأطباء وسعيا من الوزارة لتدعيم هذه المؤسسات الصحية بالموارد البشرية الكافية، فإن وزارة الصحة ستقوم هذه السنة بتعيين 340 طبيب اختصاصي من مختلف التخصصات، كما سيتم توظيف 203 طبيب من الطب العام و1234 مرض و27 جراح للأسنان، 15 صيدي، 64 تقني، 10 متصرفين و10 مهندسين أي ما مجموعه 1800 عوض 700 منصب مالي في الميزانية السابقة، أي هي زيادة تقدر في 175%.

والهجرة ربما تكون عندنا يعني مناسبة أخرى فاش نتكلمو على هاذ الإشكالية.

السيد رئيس الجلسة:

مشاكل الطب الاستعجالي موضوع السؤال المطروح من طرف المستشارين المحترمين السادة: محمد العزري، فوزي بنعلال، عبد الكبير برقية، عبد الحميد بلقيل، محمد السوسي الموسوي، علي قيوح، بنعيسى بن زروال، عبد العزيز عزابي، ناجي فخاري، إسماعيل قيوح، محمد الفحل، حمة أهل بابا، عمر حداد، عمر بابا، العربي الحرشى، الطاهر الفيلاي، محمد أبو الفراج، مصطفى ميارة، يوسف التازي، محمد كرمين، العربي بوراس، محمد بلحسن خيير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

يكتسي الطب الاستعجالي أهمية قصوى بالنسبة للخدمات التي يقدمها القطاع الصحي العمومي والخصوصي على السواء، ولا تخفى عليكم السيدة الوزيرة المحترمة الصعوبات الكبيرة التي يواجهها المواطنون لما يضطرون إلى طلب الخدمات الاستعجالية التي يبدو أن نظام التغطية الصحية وتأمينات حوادث الشغل، رغم كل الجهود التي بدلت لإقراره مازال قاصرا عن حل المشاكل، ومنها على الخصوص اشتراط مصالح المستعجلات في المستشفيات العمومية وفي المصحات الخاصة بإحضار الأدوية أو المستلزمات الطبية أو كذا كذلك بالأداء مسبقا بالواجبات المالية، دون الاكتراث بوجود تدخل الطب العاجل ودون أي قيد أو شرط لإيقاد حياة المصابين، كما هو الشأن في الحوادث المختلفة وحوادث السير والمستعجلات الطبية والجراحية بصفة عامة، وهو الأمر الذي يعتبر مجرما قانونا لأنه بمثابة عدم تقديم إغاثة لشخص في حالة خطر.

وهذا ما يدفعنا إلى مساءلتكم، السيدة الوزيرة، عن التدابير التي ستتخذها الوزارة والحكومة لأجل حل نهائي لمشاكل المواطنين مع المستعجلات في القطاعين العام والخاص. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أن في هاذ الميدان هذا يعني المشكل ديال الآليات مبقاتش مشكل، واللي المحسنين كيتبرعوا بهم ولاو الجمعيات كيوفروهم، خص غير اللي يشغلهم وممكن لأن التكوين دياهم في واحد المدة زمنية قصيرة جدا.

مشكل آخر بعجالة، السيدة الوزيرة، غير باش نذكر بالأهمية والانعكاسات ديال هاذ الخصاص ديال الأطر الطبية، عدد من المنشآت الصحية كتنشأ بشراكة مع الجماعات المحلية، الجماعات المحلية كنعطي واحد المبالغ مالية من الموارد دياها ربما غالبا على حساب مشاريع تنوية، ولكن في آخر المطاف مكينونش يعني الأطر اللي غادي يشغلها وكنصدق معرضة للضياع، في الوقت اللي الوزارة كتنوق باللي راها غادي توفر هذا، أنا كظن خصنا تنقادو هاد الشي هذا، يعني ملي ميكونوش الموارد البشرية متوفرة، أولا متوقعشاي مكينش لاش هاذ الإنجازات تكون لأنه يمكن لنا نعتبروه كهدرو المال على والو.

السؤال الثاني هو ديال الهجرة، كظن موضوع يعني كبير تمنناو يكون فيه التفكير باش نخرجو شوية من هاذ الحلبة ديال تكوين هجرة، لأنه غادي نصدقو كقطاردو الظل ديانا معمرنا نشدوه، كايبة هجرة، كين دول الآن اللي كتنستقطب وبعض المرات بصفة يعني مكشوفة، يمكن لنا نشوفو مع وزارة الخارجية والتعاون، كين دول اللي كتراسل الكفاءات الوطنية باش تستقطبها، هذا موضوع كظن خص تعطي لو الأهمية دياو. وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة للرد.

السيدة وزيرة الصحة:

إلى اسمحتو، السيد الرئيس، غير للتوضيح بالنسبة للشق المتعلق بالقصور الكلوي اللي خصنا نعرفو على أنه الطبيب المختص في الكلية (nephrologue)، يعني هو طبيب اختصاصي ويتطلب الوقت يعني مجال الأطباء الاختصاصيين، ولكن ربما اللي بغيت تشيروا له هو أنه بطبيعة الحال تيكون هاذ الطبيب اختصاصي تيشرف على مركز أو العديد من المراكز تحت المراقبة دياو، تيمكن لنا نكونو، تيتكونوا بطبيعة الحال أطر شبه طبية وكذلك الأطباء في الطب العام ولكن دائما تحت إشراف يعني الطبيب الاختصاصي اللي التكوين دياو يعني طويل وطويل جدا.

كذلك شرتو، غير اللي بغيت نقول في القصور الكلوي يعني في برنامج العمل اللي قنا به مكينش الوقت باش ندقق، كين هناك القطاع الخاص اللي غادي يشاركنا ولكن في هاذ السنوات المقبلة راه غادي نضيفو لهاذ المراكز 300 إطار شبه طبي باش يمكن لنا يعني نضيفو الحصص أكثر لأن المراكز متشتغلش 100%، وهاذ المسألة ديال التقنيات والآلات متيكونوش تقنيين اللي غادي يمكن لهم يشغلهم بطبيعة الحال، طبعا هاذي كلها داخلة في العقلنة ديال التسيير لا ديال الموارد البشرية ولا ديال المستشفيات ديانا،

سيدي الرئيس،
السيدة المستشارة،
السادة المستشارين،
السيدة والسيد الوزير،

في البداية أريد أن أشير على أن القطاع الصحي ومقتدى الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المؤمنة تحت رعاية الوكالة الوطنية للتأمين الصحي (ANAM) فهو ملزم، وأقول ملزم، باحترام التزاماته تفعيلا لمضامين التأمين الصحي الإجباري، حيث أنه في حالة الاستشفاء الاستعجالي، وبناء على الفصل 12 من الاتفاقية الوطنية، ينبغي بعث طلب التكفل بالمريض إلى الهيئة المؤمنة في اليوم الثاني من الاستشفاء، ماثي من قبل، من اليوم الثاني من الاستشفاء إلا في حالة القوة القاهرة، أي أن المصحات الخاصة مجبرة على قبول الحالات الاستعجالية دون طلب الأداء المسبق أو الإذن المسبق، هذا هو القانون، القانون يعني يستلزم على هاذ المصحات الخاصة أنهم يفتتوا الشخص اللي هو في خطر، وبالخصوص على أن القانون الجنائي يعاقب على عدم الإغاثة أو إعطاء مساعدة لشخص في خطر.

ومن جهة أخرى، فالمؤسسة هي التي يجب أن تقوم بالإجراءات الخاصة بعملية التكفل، طلب الموافقة القبلية وليس المريض، فعلى هذا الأساس يتوجب على القطاع الخاص أن يقبل الحالات الاستعجالية وغير الاستعجالية المعروضة عليه طبقا لما جاء في الاتفاقية، وإذا ما تم رفض قبول هاذ المرضى المؤمنين من طرف هاذ المؤسسات العلاجية الخاصة، فإن الأمر يجب أن يرفع إلى الوكالة الوطنية للتأمين الصحي التي لها الصلاحية في تقديم الشكاية للجنة الخاصة التي تبث في مثل هذه التجاوزات.

بالنسبة للقطاع العام، سواء كان المريض مؤمن أو غير مؤمن، وقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الغاية منها تحسين وضعية أقسام المستعجلات، ابتداء من حسن الاستقبال وتوفير الموارد البشرية والمادية وكذلك الأدوية اللازمة والتخليق مع ضمان الجودة في العروض الصحية المقدمة داخل ليرقى إلى مستوى انتظارات المواطنين، ومعدناش الحق نهائيا أننا نرفضو داخل المستعجلات، لأن هذه مسألة يعني حياة أو موت، ميمكاناش نرفضو، وإلى كانت عندكم حالات أنا نبعيكم تزودوني بها باش تاخذوا الإجراءات اللازمة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيدة الوزيرة.

فعلا يعني وصحتو هاذ الأمور، وخصوصا اللي تعلق بالقوانين اللي يجب أن تحترم من طرف المصحات الخصوصية، كذلك القوانين المطبقة على القطاع العمومي، ولكن فعلا كين هذا القانون، ولكن كين حالات اللي متتحرمش، إما يعني عن قصد أو غير قصد، فمثلا المصحات الخصوصية،

مثلا تيجيوها، مثلا الحالات ديال: حالة خطيرة إما حادثة سير أو غير ذلك، ملي تيشوف الأمور تتعلق لو غادي تطلب واحد المدة طويلة ديال العلاج وذاك الشئ، تيبقى يدفع بذاك المصاب باش يمشي للقطاع العام يعني المصحة العمومية، هنا آنذاك تيكون الإنسان في وضعية حرجة، إذن واش غادي يبقى تيتسنى باش يمشي للوكالة الوطنية عاد يمشي باش يشكي؟ واش يوصل؟

الآن خص تكون شي إجراءات جريئة يعني في هاذ القطاع هذا، احنا تعرفو الإنسان ملي تيكون مصاب، يعني لا هو ولا المرافقين ديالو تيكونوا في واحد الوضعية يعني حالة لا يرثي لها، يعني منهارين تيخصو غير كيفاش ينقدوا ديك الروح، مثلا يعني هذا اللي يخصو كيفاش يتعامل معه سواء لا في القطاع الخاص.

نفس الشئ كذلك في القطاع العام، تيخص تكون إجراءات كنتستهل الأمورية مثلا: تتوقع حادثة جاء من طرف مثلا قطاع خاص (مصحة خصوصية)، تيقولوا لو آسيدي رجع لمدينتك وسير للقطاع العام والمصحة العامة هي اللي غادي تسيفظ لنا.

تيكون الإنسان فواحد الوضعية خطيرة جدا واش نرجعوه يعني حتى لمدينتو؟ وكين بعض المسافات كتوصل حق 300 كلم ولي 200 كلم، وشكون اللي غادي يرجعو ذاك الإنسان اللي هازو إما... يعني سيارة إسعاف خاصة.

إذن تنبغيو فعلا في إطار هاذ القوانين اللي كاينة وهاذ الأشياء اللي خصها تحترم، يعني خصها تطبق فعلا وخص يكون ذوي الضمير سواء لا في القطاع العام ولا في القطاع الخاص يقوموا بهاذ المسائل.

كذلك منساوش، السيدة الوزيرة، يعني كين شي إجراءات تأخذ بشكل عام، خص توفر الإمكانيات البشرية في المصحات العامة، راه تيكون خصاص، راه بعض الحالات تيكونوا أحيانا يعني كترامن حوادث في واحد المصحة عامة وتيكون عندنا قسم واحد أو جوج أقسام ديال المستعجلات، هنا خص الله يخليك، السيدة الوزيرة، يتشاف هاذ الحالة هاذي، كيفاش تأخذ بعين الاعتبار بتوفير القاعات الاستعجالية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لك التعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة الصحة:

ربما الواحد غيقول إلى كان خصو يرفع شكاية للوكالة الوطنية للتأمين الصحي، غادي ياخذ شوية ديال الوقت، ولكن خصنا نبداو، لأنه إلى مكانتش هناك شكاية توضع والي غادي تابعها بطبيعة الحال مساطر زجرية أو إدارية، خاص لا بد بداية، وإلى كانت هناك بداية ربما أنه قبل ما شي مصحة أنها ترفض الشخص اللي جاء في حالة استعجال، غادي تفكر

بالطفل وحماية حقوق وتوفير آليات لذلك، إضافة إلى متابعة المجتمع المدني من جهة والتردي المستمر لوضعية الطفولة من جهة أخرى.

فما هي إذن البرامج التي هيأتها وزاراتكم خاصة والحكومة عامة لمواجهة هذا الوضع، والإجراءات والتدابير التي تتوون اتخاذها؟ مع العلم مازال هناك فراغ تشريعي يستغل، خاصة في قطاع التشغيل واستغلال الخادمتين ووضع إطار تشريعي مؤسسي يحمي الأطفال من الاستغلال الجنسي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة نزهة الصقلي وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين، السيد الوزير،

في البداية بغيت نشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق التحالف الاشتراكي على وضع هذا السؤال الي كيمس واحد القطاع جد مهم يعني قطاع الطفولة، وبالأخص حماية الطفولة ضد مختلف أنواع ديال العنف، لأنه سواء كان التشغيل أو الأنواع الأخرى من العنف كتنشكّل عنف ضد الأطفال الي هي إشكالية كذلك الي كيمس عدة قطاعات حكومية، بالإضافة إلى وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن الي كتلعب دور المنسق، هناك كذلك وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية ووزارة العدل ووزارة التشغيل ووزارة الداخلية، كلهم قطاعات الي هي معنية مباشرة بظاهرة حماية الأطفال ضد كل الأشكال العنف.

تكلمتو، السيد المستشار المحترم، على كذلك انعقاد المؤتمر الوطني للطفل الي كيعطي واحد الطابع ديال الحالية لهذا الموضوع، حيث أنه انعقد هاذ المؤتمر 12 يومي 29 و28 ماي تحت الرئاسة ديال صاحبة السمو الأميرة الجليلة للامريم، وهذا المؤتمر الوطني كانت مناسبة لوضع النقطة... ولدراسة الرصيد ديال مدى تطبيق الخطة الوطنية للطفل 2006-2015، تحت العنوان ديال "المغرب جدير بأطفاله"، ومن ضمن هاذ الخطة الوطنية للطفل واحد من المحاور ذات الأولوية هو الحماية ديال الأطفال.

وفي النهاية ديال هاذ المؤتمر، تم تبني مجموعة من التوصيات الي كذلك سمحت لنا باش نقيمو مدى مختلف الإستراتيجيات ديال القطاع الحكومي، وأسنو هي التوصيات الي مازال لابد من التحقيق ديالها؟

فيما يخص العمل ديال الأطفال نعطيك فقط بعض الأرقام، لأن الأرقام كتعطينا مناسبة باش نوقفو على مدى العمل الي تم القيام به في ميدان التشغيل، العدد ديال الأطفال الي تم سحبهم من العمل داز من 2752 في 2006 إلى 3367 في 2007 يعني الزيادة ديال 22,35%.

لأنه غادي يكون هناك كانت من قبل شكاية والي تبعتها يعني الإجراءات، إذن هاذي كبداية واحنا كوزارة الصحة باش يعني نعملو المراقبة ولا نراسلو هيئة الأطباء أولا يعني كل الإجراءات، وضروري أنها تكون مبنية على شكاية.

أما فيما يخص القطاع العام، بطبيعة الحال المؤمن أو غير المؤمن من الضروري ومن الواجب أننا ناخذوه وبلا ما نسولو واش جاء في شئ مدينة أولا من مدينة أخرى، حالة استعجال من الضروري والواجب علينا أننا ناخذوها في الحين.

السيد رئيس الجلسة:

باسم المجلس أشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول العنف الممارس على الأطفال، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، العربي خربوش، محمد الزعيم، حسن أوكجكال، محمد القندوسي، أحمد الرحموني، عبد العزيز جناح، سيدي محمد أخطور، محمد الرحموني، أحمد الشوفاني، حسان الغزوي، محمد صالح اقبيرة، فليتفضل المستشار المحترم الأستاذ العربي خربوش ليشرح السؤال.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس،
السيدة الوزيرة،
السيد الوزير،
إخواني المستشارين،

نتوجه إليكم، السيدة الوزيرة، في هذا السؤال والعالم احتفل منذ أيام قليلة باليوم العالمي ضد تشغيل الأطفال، وبعد تنظيم مؤتمر وطني حول الطفل بمراكش، وهو ما يعكس اهتماما متزايدا بقضايا الطفولة سواء من طرف الحكومة أو المجتمع المدني.

لقد صادق المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل منذ سنوات عديدة، تم اتخاذ عدد من التدابير في مجالات التشريع والملاءمة والنهوض، ومع ذلك مازالت أوضاع بلادنا تستهضهم كل المتبعين وتثير انشغالنا وانشغالكم، ومازالت هناك جوانب قصور عديدة في حقوق الطفولة المغربية، فقد سجلت الإحصائيات أن عدد الطفلات الخادمتين في المدن يقارب 500 ألف، كما عرفت ظاهرة العنف المادي والمعنوي الممارس على الأطفال اتساعا، ناهيك عن التحرشات والاستغلال الجنسي البشع، خاصة في المدن ذات الطابع السياحي، إضافة إلى ذلك وجود عدد كبير من الأطفال خارج التمدن ويجدون أنفسهم معرضين لكل أشكال التشغيل السري خارج أي دائرة قانونية رغم صرامة القانون في هذا المجال.

وتساءل السيدة الوزيرة، عن هذه المفارقة التي تعيشها وضعية الطفل ببلادنا، مفارقة تتجلى في جرأة المغرب ومبادراته إلى الالتزام دوليا بالعناية

كذلك الأطفال اللي هما معرضين للتشغيل المبكر واللي تم سحبهم من هاذ الخطر ديال التشغيل داز من 4745 في 2006 إلى 13126 في 2007 بزيادة 176.63%.

كذلك هناك 600 ديال الأسر اللي عندهم أطفال اللي كيشغلوا اللي استفادو من البرنامج ديال الدعم يعني الاقتصادي ديال هاذ الأسر من خلال أنشطة مدرة للدخل، وتم كذلك تكوين 350 مفتشين ديال الشغل ضد التشغيل ديال الأطفال في سنة 2007-2008، وكذلك 43 ديال مفتشين الشغل اللي تم التعيين ديالهم كنقط ارتكاز مكلفين بمحاربة تشغيل الأطفال في المنديويات الجهوية.

كذلك فيما يخص مشروع قانون ديال التشغيل خدم البيوت هو حاليا أمام الأمانة العامة للحكومة، وفي ميدان مناهضة منع العنف ضد النساء هناك 2 جماعات غير فقط إنشاء وحدات حماية الطفولة، 2 اللي كابينين: واحدة في الدار البيضاء واحدة في مراكش، واحنا الآن في فترة إنجاز مجموعة من الوحدات لحماية الطفولة في أفق تعميم على كل جهات المملكة، هاذ الوحدات حماية الطفولة اللي هي وحدات مندمجة كتجمع مجموعة من القطاعات الحكومية لحماية الأطفال من كل ظواهر العنف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ أوعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نشكرك على تفضلك لإفادتنا بمدى اهتمامكم المستميت بوضعية الطفل. صحيح على أن قضية الطفل مسألة موضوعة بجد وباهتمام كبير في الساحة المغربية، حظيت من الجانب المؤسساتي بعدد من الإجراءات والبنيات التي تؤطرها والفضل يرجع بالدرجة الأولى طبعا إلى إرادة ملكية وبالخصوص الجهود التي تقوم بها الأميرة للا مريم، وكذلك مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الطفل وإحداث مرصد لحماية الطفل، ثم بعض التشريعات التي أصبحت تلائم المعايير الواردة في اتفاقيات حقوق الطفل، وأخيرا الفضاء الواسع الذي أصبح المغرب عرف به في مجال استقبال عدد من الأنشطة واللقاءات الدولية المرتبطة بقانون حقوق الطفل.

لكن، قبح الله الفقر كما يقولون، وقبح الله الجهل، ووضعية أطفالنا لازالت مقلقة ومازالت تثير وتمس أو مازالت سبة في جهاتنا كلها.

الطفل في الشارع، السيدة الوزيرة، مازالت مستفحلة، يستغل في التسول رغم كل الإجراءات التحسيسية التي تتخذ، الطفل في الأشغال الشاقة، أنا من حيث المبدأ كما أو من به ضد تشغيل الطفل ولكن نرى

الأطفال في الأشغال الشاقة كمحلات الحدادة ومحلات الميكانيك ومحلات المخاطر باستمرار.

الطفل محروم من التمدرس، مازالت الشقة واسعة، مازال الحجم كبير، الطفلات الخادومات في البيوت مازالت عادة لا بد من وضع الحد منها على الأقل بالإسراع بوضع قانون يحد من استفحالتها.

وأخيرا الالتماس الجنسي الذي يتعرض له الطفل، أتعرفون بأنه إلى حد الآن هذه المسألة لم يعالجها القانون الجنائي؟ أتعرفون أن كثير من المعتدين على الأطفال جنسيا بالالتماس لازالوا يتهربون من العقاب لعدم وجود نص قانوني رغم أن اتفاقية حماية الطفل تأمر بذلك، فلكل هذه الأسباب نحتفل بهذه الذكرى للتذكير بحقوق الطفل لا بد أن تبذلوا المزيد من الجهود وأنا أعرف أنك لا تقصرين ما في الوجود أكثر ولكن طفلنا بحاجة لأكثر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. باسمكم جميعا أشكر السيدة الوزيرة، عندك تعقيب؟ تفضلي.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

السيد المستشار المحترم،

هاذ هم ديال حماية الأطفال، بغيت نقول فقط في ميدان العمل ليس هناك فراغ قانوني لأنه قانون الشغل كينع تشغيل الأطفال اللي أقل من 15 سنة ويقتن تشغيل الأطفال ما بين 15 و 18 سنة، كذلك التحدي مازال مطروحا فيما يخص المسألة ديال تفعيل فعلا تعميم التعليم، وكذلك لدينا برامج فيما يخص برنامج "اندماج" فيما يخص أطفال الشوارع و برنامج "إنقاذ" فيما يخص خادومات البيوت.

وكنظن أن الموضوع اللي كان ديال المؤتمر 12 عشر ديال الطفل هو بالضبط كيفاش يمكن لنا ندخلو الفاعلين المحليين في إطار بلورة هذه الإستراتيجية ديال حماية الطفل، إذن هاذي مسألة اللي هي مطروحة على كل المنتدخين سواء الحكومة أو المنتخبين المحليين أو المربين أو الآباء أو وسائل الإعلام فيما يخص التحسيس هاذي مسألة اللي هي وطنية واللي ولا بد كل القوى الحية ديال البلاد تجند لحماية الأطفال ديالنا من كل أشكال العنف ومن أجل ضمان حقوقهم في التعليم والتربية والرعاية والحماية القانونية في جميع الميادين وبالأخص فيما يخص المسألة ديال الاستغلال الجنسي، هناك الآن شجاعة كبيرة ديال الآباء اللي مبقاوش كيف ما قبل يعني كيسكتوا على الظواهر وأصبحوا يلتجئوا إلى المحاكم، والدليل هو أنه كايين واحد التزايد كبير فيما يخص الحالات اللي أصبحت كتطرح على المحاكم، وهذا كذلك عنصر اللي لا بد أننا نشجعوه ونشجعو الآباء على التقاضي فيما يخص هاذ العمليات ديال التحرش الجنسي أو ديال التسلط على الأطفال اللي هو شيء اللي ما يمكنش نهائيا المجتمع ديالنا يقبلو. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة، ومنتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الاقتصاد والمالية، وعددها 4 أسئلة، السؤال الأول موجه إلى السيد وزير المالية والاقتصاد حول قطاع صناعة السيارات ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضورى، مولاي الحسن طالب، دحمان الدرهم، عمر مورو، سلامة حافظي، حسن قاسمي، حسن أكليم، أحمد عاطفي، سعيد سرار، محمد العلمي، محمد عذاب الزغاري، فليتنفضل السيد الزغاري لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون لقد احتل قطاع السيارات مكانة مهمة في الاقتصاد المغربي خلال السنوات الأخيرة، ومن المرتقب أن تدخل بلادنا نادي المصنعين في أفق الخمس سنوات القادمة مع استكمال وضع المشروع الضخم RENAULT-NISSAN بميناء طنجة المتوسطي.

ومما لاشك فيه أن هذا الوضع المتميز لهذه الصناعة سيضع بلدنا عما قريب من بين الدول المؤثرة في هذا المجال بالحوض الأبيض المتوسط، الشيء الذي يستلزم منا جميعا المحافظة على هاذ المكانة ونهج سياسة عامة تتماشى مع الطموحات ديال المنتجين والمستهلكين في هذا المجال.

وفي الحقيقة نلاحظ أن هناك تناقضا بين السياسة الجبائية وبين السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة للحكومة، فيما يخص هذا المجال، فمثلا بدلا من تخفيض قيمة الضريبة المضافة فيما يخص عملية الائتمان يعني التمويل التي يعتمدها غالبية المستهلكين لاقتناء السيارة الشخصية وبالتالي تشجيع القطاع على تحقيق رواج أكثر، قامت وزاراتكم بالرفع من معدل الضريبة من 10 إلى 20 بالقانون المالي سنة 2008.

من جهة أخرى، السيد الوزير، نلاحظ أن السوق الداخلية تم إغراقها بقطاع الغيار المقلدة، الشيء اللي كيستنزف ميزانية الدولة، نظرا لكون هذا النوع من السلع تيوغ السوق الداخلي بصفة غير قانونية وبالتالي ضياع الدولة في قسط وافر من رسوم الجمارك، كل هذه العوامل تتحد من تنافسية قطاع صناعة السيارات في بلادنا، والشي اللي كيتنافى مع التوجهات العامة للحكومة الهادفة إلى تطوير هذا القطاع الحيوي مستقبلا.

لذا فإننا نتساءل عن تصورات وزاراتكم عن معالجة هذا الخلل التي كتحد لاشك من إمكانيات القطاع في التطور والتقدم، وكذلك ما هي التدابير اللي كتتهجوها مستقبلا لحماية المشاريع المزمع إنجازها عما قريب في قطاع صناعة السيارات؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة لكم السيد وزير المالية والاقتصاد للإجابة على السؤال.

السيد صلاح الدين مزوار وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاشتراكي على إلحاحهم في طرح هذا الموضوع، أعتقد بأنه المشكل ماشي عندهم، المشكل عندي لأنه ما استطعتش باش تقنعهم لحد الآن، نتمنى أن هاذ المرة غتكون هي الفرصة للإقناع المشترك والاقتناع المشترك.

هاذ العملية هاذي كما تعلمون ديال الإعفاء الضريبي، بالنسبة ل leasing تعطت هاذ الانطلاقة ديالها منذ أواخر التسعينات لتشجيع هذا القطاع، كان كل شيء معنى من الضريبة على القيمة المضافة، الهدف هو أنه نجعلو من هاذ القطاع أداة لتحريك الاستثمار الصناعي وأداة لتفعيل يعني تطوير الوكالات ديال الكراء ديال السيارات، هذا المنطق ديال المستهلك عاد جاء من بعد أنه تفتح للمستهلكين المواطنين عاد جات من بعد.

نهاية 2006 في القانون المالي ديال 2007 اتخذ قرار، القرار اللي اتخذ هو أنه تطبيق الضريبة على المشتريات ديال 20%، المحافظة على 10% ل 2007 وتطبيق 20% في 2008 لحسم إشكالية المصدم، لأنه ما يمكنش تخلي شركات كتشري ب 20 وتبيع ب 10 شكون اللي غادي يرد لها فلوسها، إذن كان المشكل مطروح وكان مبرمج أنه تكون هاذ العمليات ديال الإصلاح على مرحلتين، جاء قانون المالية ديال 2008 وطبق هاذ التوجه.

الأساسي من هذا كله لأنه الهدف خصنا نشوفوه أشنو هو؟ من غير حل الإشكالية ديال المصدم وزدنا من غير المصدم زدنا إمكانية ديال الاسترجاع بالنسبة للمؤسسات، علاش؟ باش نجعلو أنه السيوالة تساعد هاذ المقاولات أو هاذ المؤسسات باش يخفضوا يعني سعر الفائدة، ذاك 10% اللي كتؤديه الدولة في محل تؤديه الدولة، عملية التنافسية غادي تسمح باش ذاك 10% يستفيد منها المواطن ويستفيد منها المستهلك، إذن هاذي هي الفلسفة اللي مشينا فيها.

الممارسة اليوم، الواقع كيبين بأنه العملية ديال فتح التنافسية بدات كتأثر على مستوى معدلات الفائدة، الطلب على شراء اقتناء السيارات 25% باش تزداد في الأربع الأشهر الأولى: 25% بالنسبة للسيارات المستوردة، و19% بالنسبة للسيارات المصنوعة محليا، إذن القطاع مازال ينتعش مازال غادي في الوتيرة ديالو.

والهدف ديانا في آخر المطاف، أنه محل الدولة عبر نظام جديد للمقاصة تحمل العبء ديال حتى شراء السيارات أنه تفتح المجال عبر التنافسية أنه تخفض ذاك النسبة وتسمح للمستهلك والمواطن أنه يستفيد بدون أن تتحمل الدولة عبء هاذ العملية هاذي، لأنه في آخر المطاف كان خصك ترجع،

خصك تخلص 10% ما يمكش نخلي الشركات في وضعية اللي ما غاديش تقدر تحمل، إذن هذه هي المنهجية وهاذي هي الفلسفة. بالنسبة لقطاع الغيار أنا متفق معك، القانون اللي خرج السنة الماضية اللي كيجول إدارة الجمارك أنه تحبس أي يعني مواد اللي مشبوها فيها يكون فيها قرصنة أو يكون فيها مسائل من هاذ النوع هذا، أعطى أنه هناك حد كبير لمثل هاذ التأثير ديال هاذ العملية. وشكرا.

(اسمح لنا السيد الرئيس).

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للأستاذ محمد عذاب الزغاري في إطار التعقيب، أرجو من الإخوة مرة أخرى أن يكييفوا تدخلاتهم لأن عندنا برنامج محدد في الزمان والمكان، بغينا ما نحرمو حد من التدخلات دياهم، من طرح الأسئلة دياهم.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير على هذه التوضيحات، واحنا ما غاديش نكونو مختلفين معك لأنه هادي مطالب تقريبا كتجي من عند ناس اللي هما كيصنعوا، لابد إيجاد حل باش يمكن تكون الاستفادة لا للمصنع اللي كنعرفو أنه كاي صناعة 40%، ب20%، ب60% في القطاع ديال السيارات، وهذا تخفيض لا للمنتجين وكيشجع حتى المستثمرين كون أنهم يجيوا يدخلوا يديروا استثمارات ديال التركيب ديال السيارات داخل المغرب من أجل خلق واحد الديناميكية، واحد اليد عاملة اللي هي متخصصة، وغادي يدخلوا في واحد الآفاق مستقبلي اللي هو لا يستهان به.

فلهدا هذا هو علاش الناس تيلحو على أنه تكون واحد les bonus ولا شي حاجة اللي يمكن يستافد منها، أنا كهضر على السيارات اللي كينتجوا في المغرب، ماشي السيارات اللي كيجيو من الخارج، حقيقة كايئة معضلة ديال التوافق ما بين ما يؤدي من طرف الشركات وما يعوض من طرف الدولة، هنا لابد بالمجهودات دياكم، بالحنكة دياكم السيد الوزير، لابد غادي تلقاو شي حل لهاذ المعضلة من أجل تطوير إنتاج السيارات ببلادنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الثاني حول تعثر برنامج مقاولتي في بلوغ أهدافه، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بن قدور، أحمد حاجي، محمد المفيد، إبراهيم الحب، خيري بلخير، محمد عبو، بنونة لوريدي، أحمد السرعيني، علال عزويوني، عبد الله الغوتي، لحسن العواني.

الكلمة للمستشار المحترم السي محمد المفيد.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

يهدف برنامج مقاولتي الذي يندرج في إطار مبادرة التشغيل إلى دعم ومواكبة حاملي المشاريع من الشباب الحاصلين على شهادات قصد مساعدتهم على إنشاء مقاولات لخلق مناصب شغل، كما يهدف إلى خلق 30 ألف مقاولات صغرى في أفق سنة 2008.

إلا أنه وبعد مرور أزيد من سنتين ونصف على انطلاق البرنامج، جاءت النتائج مخيبة للآمال وبعيدة كل البعد عن الأهداف التي تم تسطيرها، يتضح ذلك جليا من خلال الإحصائيات المتوفرة لدى وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة إلى غاية 7 فبراير 2008، والتي تفيد أنه من أصل 2307 مشروعا تم إيداعها لدى المؤسسات البنكية، حصل منها 1112 مشروع على الموافقة المبدئية، وشرعت 603 مقاولات في مزاولة نشاطها الفعلي مع إحداث 1142 منصب شغل.

ولعلنا لا نحتاج لسرد المزيد من المعطيات، لأن هذه الأرقام جد معبرة ولها أكثر من دلالة، ولقد أجمع المتابعون والملاحظون أن عدم الانخراط الإيجابي للأبنك في البرنامج، رغم توقعها على بنوده ومقتضياته، هو ما أدى إلى تعثره إن لم نقل فشله في تحقيق أهدافه المسطرة. لذا نسألكم السيد الوزير عن الإجراءات المتخذة من أجل حث المؤسسات البنكية على الانخراط الفعلي في البرنامج السالف الذكر ومساعدة شبابنا في إطار من المواطنة والمسؤولية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد وزير الاقتصاد والمالية، تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار لوضعهم هاذ السؤال المتعلق ببرنامج اعتبرته الحكومة السابقة من أهم المبادرات فيما يخص خلق المبادرات الفردية في خلق مقاولات، وكيتمشى مع مفهوم يعني دفع المبادرات الفردية ديال الأشخاص لخلق يعني هاذ المبادرات من هاذ النوع.

بالطبع تحددت أهداف وتحددت منهجية انطلاقا من التقييم لتجارب سابقة، بينت بعض الخلل ديالها اللي حاولت هاذ المبادرة تعالجو، وهاذ المبادرة مشات بعيد قالت بأنه هذا ميكنش، يجب خلق نوايا في إطار شراكات مع الغرف ومع كل الفاعلين اللي يمكن يكون عندهم دور في تأطير الشباب لتقديم مشاريع، يعني هاذ الشي كفو تدار وتعطي كل التسهيلات وكل الضمانات.

أما تقييمنا لنتائج شبك مقاولتي للفرقة التجارية: ثمانية مشاريع حصلت إما بشكل كلي أو جزئي على التمويل، حالات معزولة لخلق المقاولات بمبادرة شخصية لأصحابها بعد اليأس من الانتظار، غياب مسطرة مبسطة ومحددة لمعالجة المشاريع المقترحة خاصة على مستوى المرحلة المتعلقة باليات التعامل مع الأبنك.

الانعكاسات، نعطيك واحد الصورة على الانعكاسات اللي حصلت دابا في جهة فاس بولمان، وعلى رأسها الغرفة اللي كتنقوم بهاد... هي:

- عزوف الشباب عن الانخراط في إطار البرنامج؛
 - انسحاب بعض الشباب نتيجة طول الانتظار والمساطر والآليات والتعقيدات على مستوى الأبنك بكل صراحة؛
 - معاناة كبيرة لبعض حاملي المشاريع بسبب تحمل المصاريف الأولية من كراء ومصاريف التنقل إلى غير ذلك؛
 - إغلاق شبك مقاولتي لواحد العدد دبال المؤسسات في جهة فاس بولمان كمؤسسة زاكورة راه معروفة؛
 - ركود تام على مستوى شبك مقاولتي لوحدة جامعة السيد محمد بن عبد الله وحصر أشغال شبكها التابع للمكتب الوطني للتكوين المهني مع خريجي هذه المؤسسة فقط، يعني اقتصرنا غير على المكتب الوطني للتكوين؛
 - في الأخير هناك تقصير بالنسبة ل ANAPEC اللي كانت وعدت باش تؤدي المستحقات ولم تؤدها اللي بذمتها لا بالنسبة للغرف على حسب الملفات اللي أنجزت في الغرف المهنية.
- وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، تعقيب السيد الوزير ؟ تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

بالطبع شكرا للسيد المستشار على هذه الإيضاحات اللي مرتبطة بممارسة وواقع.

اللي يمكن لي نقول هو أنه سنعمل من جانبنا على المستوى الحكومي وبتراثة السيد الوزير الأول على عقد اجتماع اللي غادي يساهموا فيه كل الفاعلين في الميدان لإيجاد حلول وإعطاء الثقة من جديد، لأنه حتى واحد فينا ما عنده مصلحة أن الشباب دبالنا ما يثقش في مبادرات من هاذ النوع، مع إشراك الأبنك باش حتى الأبنك كذلك تعبر على الصعوبات اللي كتلقى في معالجة هاذ النوع من المشاريع ومن الملفات.

أعتقد بأنه غادي يكون من الإيجابي أنه يكون هذا الاجتماع من هاذ النوع، لأنه في مصطلحنا كما قلت أنه تعطى انطلاقة جديدة لهاذ المشروع. وشكرا.

النتيجة غير باش نخبو بعض المعطيات إلى نهاية أبريل 2008: 11 ألف مشروع، 5940 تقدموا، 1200 تمت المصادقة عليهم، 800 تمولوا، بمعنى أنه كين هناك مازال ثقة واستمرارية في هاذ العملية، بالطبع كلشي كيرغب أن هاذ المشروع وهاذ المبادرات من هاذ النوع تنجح، علاش؟ لأن النجاح دبالها كيعطينا ذك القوة دبال خلق المبادرات الحرة اللي غتفتح مجالات متعددة بالنسبة للشباب دبالنا، اللي كيبقى هو أنه ديمما كيبقى كذلك من الجانب دبال الأبنك، بعد انخراط الأبنك إلخ...

كان لقاء في مارس الماضي واللي كانت تعالجت فيه هذه القضايا وكانت فيها التزامات من طرف الأبنك فيما يخص يعني خلق النوايا اللي غتكون متخصصة في تقييم هذا النوع من المشاريع، لأنه المدير دبال البنك une succursale كيجيه مشروع فيه 100 مليون دبال الدرهم ولا 10 مليون دبال الدرهم وواحد فيه 180 ألف درهم، بالطبع عمليا كيشي فين كين أكثر يعني الربح بالنسبة للمؤسسة اللي كيعمل فيها، لكن هناك التزامات، هناك تتبع، هناك إلحاح من طرف الحكومة لأنه مازال عندنا الثقة في هاذ المشروع، هاذ المبادرة مازال عندنا فيها الثقة.

ونتمناو أنه بانخراط مجموعة دبال المؤسسات البنكية اللي ذكرنا معها، التزمت التزاما صارم أنه غادي تفتح نوافذ متعددة، متخصصة في هاذ النوع من المشاريع، علما بأنه حتى النوعية دبال المشاريع اللي ولات كتقدم هي مشاريع أكثر ارتباطا بالحاجيات، كانت بعض المشاريع اللي شوية فيها إشكاليات ومسؤولية البنكة كذلك هو أنه ما تعطيش يعني تمويل المشروع اللي غادي يخسر، ماشي في مصلحة...

لهذا كين هناك واحد النوع من التوازن اللي كتحاولو نلقاه، نتمناو أنه هاذ المبادرة بدعم الجميع نحاولو إن شاء الله نعطيها وتيرة أخرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للأستاذ المفيد في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الوزير على المعلومات والإيضاحات القيمة اللي جيتو بها، وأنا سأعطي مثال إلى اسمحتو، السيد الوزير، على الوضعية الراهنة لبرنامج شبك مقاولتي لغرفة التجارة والصناعة لجهة فاس بولمان اللي أنا عضو فيها.

الحصيلة منذ الانطلاقة في البرنامج وإلى حدود 30 ماي 2008، تمت معالجة ما يناهز 343 ملف، تم تنظيم سبعة دبال الدورات التكوينية، استفاد منها 100 من المرشحين، تم وضع 31 ملف لدى الوكالات البنكية: 19 منها بصفة فردية و12 بصفة ثنائية، من أصل 31 ملف موضوع لدى الأبنك، تمت الموافقة المبدئية على 17 ملف: 10 فردية و7 ثنائية، إلى غاية 30 مايو، تم التمويل الفعلي إما بشكل كلي أو جزئي لثمانية مشاريع فقط، هذا من أصل 343.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، موضوع شركات السلفات الصغرى، السي الشرقاوي تفضل،
نقطة نظام؟

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
درتو محمدكم باش يتحترم الوقت، مع كل الأسف الوقت لم يرحم، سؤالنا

مهم جدا، نحن الحركة الشعبية نظرا للتغطية اللي ما كيبقالهاش الوقت،
كنطلبو السؤال ديالنا يتأجل إلى الأسبوع المقبل ويكون في بداية الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

يؤجل طبقا للقانون الداخلي للمجلس وبالطلب من أصحابه، السؤال
الموالي للفريق الاستقلالي، ستأجل وستبرمج في أقرب جلسة ممكنة إن
شاء الله.
أرفع جلسة الأسئلة الشفوية.